الأمم المتحدة

A/C.1/68/PV.16

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٦

الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. . . . . (ليبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٨٩ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس: وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني لهذه المرحلة من عملنا على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/68/CRP.2 من المقرر أن تستمع اللجنة إلى بيانين استهلاليين عن مجموعة ''الأسلحة التقليدية'' وقد أدلى بالبيان الأول بالفعل يوم أمس كما يذكر الأعضاء. وسنبدأ اليوم بالاستماع إلى البيان الاستهلالي الثاني عن مجموعة ''الأسلحة التقليدية'' وعقب ذلك ستستمع اللجنة إلى من تبقى من المتكلمين في كل من مجموعة ''آلية نزع السلاح'' ومجموعة ''أسلحة الدمار الشامل الأخرى'' ومجموعة الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح).

ويسعدني الآن أن أدعو إلى المنصة رئيس فريق الخبراء الحكوميين بشأن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره، السيد ديفيد روبن وينسلي، ممثل جنوب أفريقيا، ليدلي بالبيان الاستهلالي الثاني عن مجموعة ''الأسلحة التقليدية''.

السيد وينسلي (جنوب أفريقيا)، رئيس فريق الخبراء الحكوميين بشأن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره، (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في سياق هذه الإحاطة الإعلامية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أتقدم بالتهنئة أيضا لأعضاء مكتبكم. ونرى أنكم تديرون مداولاتنا حتى الآن بنجاح كبير.

بداية، سأكون مقصرا – بصفتي رئيس فريق الخبراء الحكوميين بشأن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره – إن لم أتوجه بالشكر إلى سلفي في هذا المنصب، السفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين، الذي ترك أثرا واضحا وهائلا على عمل أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة خلال السنوات العشر الماضية. وقد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

كان الارتقاء إلى مستوى العمل الذي تمكن من تحقيقه أحد التحديات الهائلة التي واجهتها.

لقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٣٩/٦٦ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أن يعد فريق من الخبراء الحكوميين تقريرا عن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره، واضعا في الاعتبار أعمال مؤتمر نزع السلاح والمداولات ذات الصلة في إطار الأمم المتحدة، وآراء الدول الأعضاء، وتقارير الأمين العام عن مواصلة تشغيل السجل وزيادة تطويره، بغية اتخاذ قرار بهذا الشأن في دورتها الثامنة والستين. ويشرفني أن أحيل إليكم طيه هذا التقرير (A/68/138 and Add.1).

وكما تعلم اللجنة، فقد تم تعيين ١٥ دولة من الدول الأعضاء في ذلك الفريق الذي تمكن من عقد ثلاث دورات: الأولى في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل، والثانية والثالثة على التوالي في نيويورك من ٦ إلى ١٠ أيار/مايو ومن ٢٤ إلى ٢٨ حزيران/يونيه. وقد أسهمت هذه الاستعراضات المنتظمة التي تجرى كل ثلاث سنوات بشأن تشغيل السجل في تحقيق الغرض الهام المتعلق بتقييم النجاح الذي حققه السجل، وتحديد أوجه القصور في عمله، فضلا عن تحسين فعاليته. ويعزى تأجيل الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، وعقده بعد مرور أربع سنوات على تشكيل فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٩ إلى الجدول الزمني الكامل للأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ المتعلق بالأسلحة التقليدية. وقد أثيرت خلال الدورات الثلاث هذه العديد من الآراء المتباينة في سياق أهمية السجل وعالميته، علاوة على زيادة تطويره. وقد اتفق فريق الخبراء الحكوميين هذا، شأنه شأن الأفرقة السابقة، على أن السجل ما زال يمثّل أحد التدابير العالمية الهامة بالنسبة لتعزيز وتحسين تدابير بناء الثقة بين الدول.

ومع ذلك، وفي حين سلّم الفريق السابق بأن السجل يمثّل التدبير العالمي الوحيد من تدابير الشفافية فيما يتعلق بنقل الأسلحة التقليدية، فقد أسهمت المستجدات التي طرأت خلال الأشهر الماضية في تغيير تلك الصورة. وعليه، فقد جرت مداولات الفريق الحالي على خلفية اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. وفي حين يمكن القول بأن المعاهدة أقرب إلى كونها صكا لتحديد الأسلحة منه إلى مجرد تدبير من تدابير بناء الثقة، فقد كان لاعتمادها – على الرغم من ذلك – آثارا مباشرة على تشغيل السجل، وسيظل له آثارا.

يتضمن التقرير تحليلا للمسائل التي كانت قيد النظر. كانت المسألة الأكثر إثارة للقلق الاتجاه التنازلي في تقديم التقارير إلى السجل، بمجرد ٥٢ من التقارير الوطنية المقدمة في عام ٢٠١٢. ونظر فريق الخبراء الحكوميين في مسألة زيادة الوعي بالسجل باعتباره من تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما بين الدول، والحاجة إلى بناء القدرات في مجال تقديم التقارير، ومسألة العناء من تقديم التقارير، والأهم من كل شيء، الانخفاض في تقديم التقارير التي تفيد بعدم وجود ما يُبَلَّغُ عنه وسبل تشجيع الدول على تقديمها. وفيما يتعلق بإضفاء الصابع العالمي على السجل، أعرب الفريق عن رأي مفاده أن الأمانة العامة تضطلع بدور حاسم في الحفاظ على السجل وتعزيزه، ولا بد من تعزيز قدرتها على القيام بذلك.

كما نظر الفريق مطولا في تعديل الفئات بشأن الطائرات المقاتلة والطائرات العمودية الهجومية لإدراج الطائرات بلا طيار. وفي حين يعد تقديم التقارير أمرا ضمنيا في السجل، فقد ثبت أن الإشارة على نحو مباشرإلى إدراج تلك الفئات أمر بعيد المنال. وبالمثل، لم يحظ بتوافق الآراء في الفريق اقتراح بإدراج نموذج الإبلاغ الموحد لتقديم معلومات طوعية عن المقتنيات والمشتريات العسكرية من الإنتاج الوطني – وقد يبدو للبعض أنها مسألة عادية.

وكانت المسألة الرئيسية التي واجهتها أفرقة الخبراء الحكوميين المتعاقبة لأكثر من عقد هي إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الفئة الثامنة من السجل. وليس ذلك بسر إذ أُشِيرَ إليها في تقارير السفير موريتان السابقة بشأن أفرقة الخبراء الحكوميين التي ترأسها. قد يعتقد البعض أن النتيجة الناجحة لمؤتمر الثاني لعام ٢٠١٢ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه قد أضفت زخمت على تلك المناقشة. بيد أنه ثبت عكس ذلك مرة أخرى.

إن تكديس تلك الأسلحة وانتشارها بدون ضوابط وأثرها المزعزع للاستقرار في جميع أنحاء العالم مسألة تؤثر على البلدان النامية، بما في ذلك في أفريقيا، واستبعادها من السجل، ولا تزال، في رأيي مصدر قلق خطير. وأوصى الفريق على وجه التحديد أن ينظر فريق عام ٢٠١٦ في إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في السجل.

كما كان الفريق يرى أنه ينبغي أن تكون أفرقة الخبراء الحكوميين في المستقبل أكثر تمثيلا من الناحية الجغرافية. وكان من الأمثلة على ذلك أن بلدي هو البلد الإفريقي الوحيد الممثل في فريق الخبراء الحكوميين، في حين تشكل مجموعتي الإقليمية أكثر من ربع عدد أعضاء الأمم المتحدة.

وعلى الجانب الإيجابي، مما يثلج الصدر أن هناك ٦١ دولة حتى الآن قدمت التقارير الوطنية لعام ٢٠١٢. وأود أن أشدد على أن مصدر قلقنا باعتبارنا فريق الخبراء الحكوميين بشأن المشاركة في السجل أعربنا عنه في إلحاق قائمة توضيحية من التدابير بتقريرنا شعرنا أنها ستعزز تقديم التقارير إلى السجل. ويحدوني الأمل في أن تأخذ الدول الأعضاء بعض الاقتراحات في الاعتبار.

يواجه المجتمع الدولي – فيما بين آخرين، قارتي – العديد من التحديات المتعلقة بصون السلام والأمن. وأعرض على جميع الأعضاء هذا التقرير من فريق الخبراء الحكوميين بصفتي رئيسه، إيمانا مني بأن السجل يظل دائما هاما باعتباره من تدابير الشفافية في معالجة الأخطار التي تواجهنا جميعا.

الرئيس: تمشيا مع الممارسة التي استقرت عليها اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية مع السيد ونسلي، من خلال جلسة غير رسمية من سؤال وجواب.

علقت الجلسة الساعة ١٤/١٠ واستؤنفت الساعة ١٥/١٠.

الرئيس: ستستمع اللجنة الآن للمتكلمين المتعلقة ب ”آلية نزع السلاح“، وسيتبعها بعد ذلك قائمة المتكلمين في مجموعة ”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“، ثم مجموعة ”الفضاء الخارجي“ ومجموعة ”الأسلحة التقليدية“.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يحتوي بياني على قسمين. بداية، سأقرأ بيان الدول المهتمة بدعم أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولاحقا، سأدلي ببيان بصفتي الوطنية بوصفي عضوا في وفد الاتحاد الروسي.

أبدأ بالجزء الأول من بياني بالنيابة عن الدول الداعمة لمؤتمر نزع السلاح. سأقرأ البيان باللغة الإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

”هذا بيان مشترك للدول المهتمة بدعم مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

”إذ تشير إلى بيان مشترك للدول المتفقة في الرأي المحرز في اللجنة الأولى خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، نؤكد من جديد التزامنا بالبدء في العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح بدون المزيد من التأخير.

”نحن على يقين بأنه لا يمكن تحقيق نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف وتعزيز النظم الدولية للحد من التسلح وعدم الانتشار إلا من خلال اتخاذ الاعتبار الواجب لأولويات الأمن القومي لكل عضو في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة، مع مؤتمر نزع السلاح بوصفه عنصرا أساسيا فيها.

”ونعتقد أن المؤتمر – بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف الملتزم بالمبدأ الأساسي للتوافق في الآراء فيما بين أعضائه – لا يمكن أن يحل محله أي محفل آخر في الاضطلاع بالمهام المعقدة المدرجة بالفعل على جدول أعماله.

”ونثني على جهود جميع رؤساء عام ٢٠١٣ لمؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في ذلك الصدد.

”نرحب بإنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بوضع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح واعتماده. ويحدونا الأمل في أن يساعد هذا القرار على إيجاد حل مقبول لدى الطرفين. نحض الدول المشاركة في أعمال المؤتمر على التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل، واستئناف أعمالها الفنية بشأن بنود جدول الأعمال الرئيسية وهي: نزع السلاح النووي، ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والتوصل إلى ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

”بغية استئناف العمل الموضوعي وفقا للنظام الداخلي للمؤتمر، وريثما يتم اعتماد برنامج العمل، ينبغي التشجيع في المؤتمر على إجراء مناقشات منظمة وموجهة نحو تحقيق نتائج. ونهيب بجميع الدول المعنية بذل مزيد من الجهود، وبكامل المسؤولية، لإزالة العقبات التي تقف في طريق عمل المؤتمر.

”صدر هذا البيان باسم الدول المهتمة بالأمر وهي: الاتحاد الروسي، الجزائر، أرمينيا، إندونيسيا، أوكرانيا، البرازيل، باكستان، بيلاروس، سوريا، الصين، العراق، كازاخستان، مصر، الهند، وقائمة مؤيدي البيان مفتوحة.“

والآن سأتلو بياني الوطني.

ما برحنا لسنوات عديدة نتكلم عن الركود في عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. نسعى إلى حل هذه المشكلة بتناول الأسباب الجذرية لها، ونذهب إلى أبعد من مسألة الجمود. لقد أظهر تحليلنا الروسي أن أسباب هذا الركود لا تكمن في هيكل الأمم المتحدة. فالأسباب أكثر خطورة من ذلك بكثير.

إن عوامل سياسية عميقة الجذور تقوض آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وإن نزع السلاح بشكل عام مجال حساس في العلاقات الدولية إذ أن أدنى انحراف للدول عن التزاماتها بالمعايير والاتفاقيات الدولية أو انتهاكاتها لها، تترك أثرا سلبيا على عملية التفاوض برمتها. أي مفاوض مجرب سيخبركم عن مدى حساسيته نحو صدق الشركاء في عملية التفاوض. وكان الاتفاق الوحيد المجدي والموضوعي طيلة العقود الماضية في مجال نزع السلاح ”المعاهدة الروسية – الأمريكية للحد من الأسلحة الاستراتيجية“. لقد كانت تلك حقاً لحظة تاريخية. ولكن السؤال الرئيسي الآن: هل سنكون قادرين على تحقيق طفرة من هذا القبيل في المستقبل؟

الآن سوف أفشي سراً. إن الطابع الفريد لعملية المفاوضات والحالة التي كانت سائدة في التسعينات لم يكمن فقط في توفر إرادة لم يسبق لها مثيل لدى قادة الدولتين، ولكن أيضا تميزت تلك الفترة بأننا – نحن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، العدوين اللدودين في الماضي وبرغم كل ذلك وثق أحدنا بالآخر. كنا نؤمن بالرغبة الصادقة لدى الطرفين ليس فقط بإرساء أساس متين للعلاقات الاستراتيجية الثنائية، ولكن أيضا لكي نظهر للعالم كله جدية نوايانا ومسؤولية الدولتين النوويتين نحو ترسيخ الاستقرار الاستراتيجي في العالم كله. من المؤسف جداً أنه لا يقيم الجميع هذه العملية بالشكل الصحيح.

نتيجة لذلك، بدلاً من تقديم الدعم لعملية حقيقية، أي القيام بنزع سلاح مرحلي، نشهد اليوم شيئا ليس له ما يبرره تماما، بل أنه صارخ جداً، مبادرات الصفر الشامل النووية، وتحريم الأسلحة النووية. من الذي يمكنه أن يتنبأ بالنوايا الحسنة لهذه المبادرات؟ ومع ذلك، نعلم جميعا أن الطريق إلى الجحيم مفروش بالنوايا الحسنة. نتيجة لذلك ثمة شيء آخر يبعث على القلق الشديد جدا وهو إهدار الموارد المتناقصة أصلاً، بدلاً من حل هذه المشاكل الخطيرة. وإذا لم نحل هذه المشاكل، فلن نعجز فقط عن تحقيق الهدف النبيل المتمثل في نزع السلاح التام والكامل، بل حتى لن نتمكن من اتخاذ الخطوات الأولى في هذا الاتجاه.

يبدو أن بعض المفرطين في الاحلام سرح خيالهم إلى عالم آخر، ولكن في هذا الوقت، في ظل تزايد عدم اليقين الاستراتيجي العالمي والاضطرابات الإقليمية، فإن الحقيقة كما نراها هي أن العديد من الدول، بعد أن تبين لها عدم وجود ضمان لحماية مصالحها الأمنية الوطنية، فقدت الثقة في فعالية آلية الأمم المتحدة. وهكذا وببساطة تلاشت آفاق أي عملية حقيقية متعددة الأطراف لنزع سلاح. ولا بد من استئصال شأفة هذه العملية الشريرة؛ وإلا فإن أثر ذلك على عالمنا المترابط سيكون محزنا للجميع ولن تقوم له قائمة.

أود أن اتناول المسائل الموضوعية. في رأينا أن نتائج أنشطة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي دليل واضح على أنه لا يوجد أي بديل لمؤتمر نزع السلاح كمنتدى تفاوضي لنزع السلاح من أجل التفاوض بشأن الجوانب الرئيسية لنزع السلاح في جدول الأعمال. في هذه الحالة، من الأهمية القصوى لنا جميعا الاشتراك معا في تسويات معقولة والعمل بسرعة على إحياء الأعمال الفنية للمؤتمر، ومن ثم الإبقاء على آفاق بدء المفاوضات في هذا المنتدى بشأن المواضيع الرئيسية. نرحب بالجهود التي بذلها في عام ٢٠١٣ كل رؤساء جميع دورات مؤتمر نزع السلاح لوضع مشروع برنامج عمل مقبول لدى الجميع.

بما أنه من الناحية العملية جميع مشاريع القرارات التي قُدمت في الدورة قد أخذت في الحسبان، بدرجات متفاوتة، نلاحظ جانبين هامين بالنسبة لنا: الاستمرار في العمل للتوصل إلى حل لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح، والاقتراح الروسي بشأن الشروع في العمل الموضوعي بشأن أربع قضايا رئيسية على أساس ولاية تداولية.

ونرحب باتخاذ قرار في المؤتمر بإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بصياغة برنامج عمل. ويحدونا الأمل في أن يُتخذ، خلال الشهور المتبقية قبل بداية دورة عام ٢٠١٤، قرار يحظى بموافقة الجميع بخصوص برنامج العمل.

وأود أن أُذكر بأنه من أجل بلوغ هدفنا المشترك، شاركت روسيا بالفعل في التوصل إلى حل وسط ولم تصر على التفاوض على إنشاء ولاية بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. غير أننا نرى أن إعداد مشروع معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو نشر أسلحة فيه سيكون الأساس الأكثر معقولية الذي يمكن أن نبدأ هذه المفاوضات استنادا إليه. وفي هذا السياق، من المهم التوصل إلى حل وسط معقول.

ونرى أن بدء مناقشات بشأن منع إنتاج المواد الانشطارية سيمثل خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه ولن يخل بإمكانية إجراء مفاوضات والاضطلاع بأنشطة في المستقبل.

ونشجع الجميع على العمل صوب تحقيق الهدف المشترك المتمثل في بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح. ولنبدأ بجوهر المسألة، أي، العمل الموضوعي بشأن جميع بنود جدول الأعمال الأربعة. هل سيكون ذلك زلة حقا؟ وندعو الوفود إلى التفكير مجددا في الاتفاق على النظر في إجراء مناقشات متعمقة بشأن المسائل الأربع الرئيسية على جدول الأعمال، باعتبار ذلك خطوة تمهيدية نحو برنامج العمل. ونعتقد أن من شأن ذلك تمكيننا من بدء العمل ذاته، وسيضمن في الوقت نفسه إمكانية إجراء مفاوضات في المستقبل في المؤتمر.

ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد الممكن لاستعادة مكانة مؤتمر نزع السلاح هو إجراء حوار لطمأنة بعض المشاركين الذين تساورهم شواغل أمنية والتوصل إلى اتفاق، على هذا الأساس، بشأن برنامج العمل. وتلك الفكرة هي السبب الأساسي للبيان المشترك الصادر عن الدول المهتمة لدعم المؤتمر، والذي أدليت به للتو اليوم. وندعو جميع الدول المهتمة بالأمر إلى دعم بياننا.

وأود أن أثير مسألة صغيرة أخرى، وأضع كلمة ”صغيرة“ بين علامتي تنصيص. إنها مسألة تتطلب اهتمام اللجنة الأولى، ألا وهي، مصير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وأود أن أُعلم اللجنة بأنه قد عُقد أمس اجتماع آخر مع مديرة المعهد تيريزا هيتشتر مدير والأمين العام المساعد كيم وون – سو. وتمكنت من المشاركة في الاجتماع بصفتي الممثل الوحيد لمجلس أمناء المعهد هنا، في نيويورك. وكان الحوار بناء في جوهره. غير أنه لا يوجد حتى الآن أي ضمان موثق بأن النقد الموجه من اللجنة الأولى قد جرى أخذه بعين الاعتبار أيضا ولم يتم الاكتفاء بالاستماع إليه.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أنه من الملائم بالنسبة للجنة الأولى أن تواصل متابعتها عن كثب لأي خطوات يتخذها موظفو الأمانة العامة للأمم المتحدة بخصوص المعهد. ومن الواضح أن آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تمر بمرحلة صعبة. ولذلك، فإن أية محاولة لجر المعهد – هيئتنا المتخصصة الفريدة وذاتية الإدارة بشأن مسائل نزع السلاح – إلى عملية إعادة الهيكلة الداخلية الجارية في الأمم المتحدة والتي تشمل المؤسسات البحثية والمكتبات يجب رصدها بدقة من قبل اللجنة الأولى والمجلس الاستشاري للأمين العام لمسائل نزع السلاح والذي يشكل أيضا مجلس أمناء المعهد. وإذا جرى القيام بمحاولات كهذه بخصوص المعهد، فإنني أؤمن صادقا بأنه ينبغي إيقافها من منبعها.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة أيرلندا لعرض مشروع القرار A/C.1/68/L.27.

السيدة أوبراين (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/68/L.27، المعنون ”تقرير مؤتمر نزع السلاح“. وبما أنني قد أتيحت لي الفرصة بالفعل لمخاطبة اللجنة بشأن عمل المؤتمر في عام ٢٠١٣، وذلك في إطار الفريق المعني بآلية نزع السلاح يوم الاثنين، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/68/PV.12)، سأعرض الآن بإيجاز مشروع القرار المتعلق بتقرير المؤتمر. وآمل أن يُعتمد مشروع القرار في هذا العام دون تصويت، كما جرى على مدار سنوات عديدة.

في أعقاب المشاورات الأولية غير الرسمية التي جرت في جنيف والمشاورات الإضافية التي أجريت هنا في نيويورك، أعتقد أن مشروع القرار بالصيغة المقدم بها يمثل تجسيدا نزيها ومتوازنا لتقرير المؤتمر في عام ٢٠١٣ (A/68/27) والنص يستند إلى القرارات التي اتُخذت دون تصويت في الدورات السابقة للجنة. وخلال المناقشة بشأن آلية نزع السلاح، أشار العديد

من الوفود إلى الدور الهام الذي قام به المؤتمر في الماضي. وكما كان الحال في السنوات السابقة، فإن مشروع القرار يعيد التأكيد على الدور الذي يؤديه المؤتمر بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف للمجتمع الدولي بشأن نزع السلاح.

في الوقت نفسه، فإنه مما يدعو إلى القلق أن المؤتمر لم يتمكن من اعتماد برنامج عمل في دورته لعام ٢٠١٣ على الرغم – وحسبما يذكر مشروع القرار – من الجهود المكثفة التي بذلتها الدول الأعضاء والرؤساء المتعاقبون في عام ٢٠١٣. ومشروع القرار يرحب بالقرار الذي اتخذه المؤتمر في ١٦ آب/أغسطس بإنشاء فريق عامل غير رسمي يُعنى بوضع برنامج عمل، وهو القرار الذي أشار إليه العديد من الوفود خلال هذه المناقشة بشأن آلية نزع السلاح. ويرحب مشروع القرار أيضا بقرار المؤتمر المتعلق بالطلب إلى الرؤساء الحاليين والمقبلين إجراء مشاورات خلال فترة ما بين الدورتين. وكما أشرت في الملاحظات التي أدليت بها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، فإنني سأتشاور مع الدول الأعضاء خلال الأسابيع المقبلة.

وعلى غرار السنوات السابقة، فإن مشروع القرار المعروض على اللجنة يهيب مجددا بمؤتمر نزع السلاح أن يتغلب على مأزقه المستمر باعتماد وتنفيذ برنامج عمل في أقرب وقت ممكن خلال دورته المقبلة. ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل ضمان تقديم جميع خدمات الدعم اللازمة إلى المؤتمر.

وبصفتي الرئيسة الحالية، يحدوني الأمل أن تتمكن هذه اللجنة مرة أخرى من إرسال إشارات واضحة إلى المؤتمر. ومشروع القرار يتيح للجنة الفرصة للتأكيد من جديد على الأهمية التي توليها للمؤتمر. كما أنه يبعث برسالة مفادها أن ثمة حاجة إلى استكشاف إمكانيات كسر الجمود في المؤتمر من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل في أقرب وقت ممكن خلال دورة العام القادم.

وآمل أن تتمكن اللجنة من اعتماد مشروع القرار المتعلق بتقرير مؤتمر نزع السلاح دون تصويت.

السيد أوسكيير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أشاطركم آراءنا بشأن آلية نزع السلاح اليوم في هذا الجمع. وتوخيا للإيجاز، سأحاول الاختصار قدر الإمكان مراعاة لضيق الوقت المتاح لنا. ولذلك، سأدلي بنسخة موجزة من بياني المعد.

تشاطر تركيا العديد من الوفود الأخرى في هذه القاعة قلقها إزاء المأزق المستمر الذي طال أمده بخصوص آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

إن مؤتمر نزع السلاح، الذي كان في يوم ما قصة نجاح، ومصدر فخر بالنسبة لنا جميعا، قد دخل في سبات منذ فترة طويلة. وينطبق الشيء ذاته للأسف، على هيئة نزع السلاح.

وفي ضوء هذه الخلفية، تعتقد تركيا أن العمل المتعدد الأطراف والتفاعلات المستمرة فيما بين الدول يتيحان ما يكفي من الوسائل والسبل لإصلاح العناصر المعتلة في الآلية. وينبغي أن يشكل تعزيز فعالية آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات والآليات ذات الصلة، هدفا مشتركا. ولذلك، ثمة حاجة حتما إلى استجابة جماعية. وما ينقصنا حاليا هو الإرادة السياسية لبعض الدول، التي يبدو بدونها الجمود، بلا نهاية، والتقدم بعيد المنال. ومع ذلك، ينبغي للمرء أن يضع في اعتباره أن هذه الآلية بالذات قد أدت بنجاح في الماضي إلى تحقيق نتائج ملموسة، في المفاوضات وإبرام اتفاقيات لا تزال سارية المفعول. وبالتالي فإننا نعتقد أن الوقت لم يحن بعد لليأس. لكن الوقت قد حان لإعادة تحفيز الجهود الجماعية، من أجل تنشيط الآلية ككل.

وفيما يخص مؤتمر نزع السلاح، تعتقد تركيا أن المشاكل التي تعوق تحقيق تقدم ليست بسبب إجراءاته، أو ديناميات الداخلية. علينا أن نعترف بأن ثمة بعض الشعور بالضيق في

جميع محافل وآليات نزع السلاح، على المستويين الدولي والإقليمي. إن الجمود في مؤتمر نزع السلاح هو انعكاس للعقبات الاستراتيجية على مستويات مختلفة لكنها مترابطة. على سبيل المثال، إذا فشل المجتمع الدولي في مبادرته المتعلقة بعقد مؤتمر لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فسيكون لذلك انعكاسات سلبية على جميع محافل نزع السلاح.

لذلك، يجب علينا أن نرى الصورة بمجملها، وليس تقييم عمل مؤتمر نزع السلاح بمعزل عن باقي الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح. إن استئناف العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح، بموافقة جميع أعضائه، سيسهم بالتأكيد في تحسين الجهود الدولية المبذولة في مجال نزع السلاح النووي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نرى أن ثمة حاجة ملحة للتوصل إلى برنامج عمل توافقي. سيمهد تطور كهذا الطريق لبدء المفاوضات. ونحن على اقتناع بأنه حينئذ فقط سيتم تنشيط مؤتمر نزع السلاح. ويجب ألا ندخر أي جهد في مؤتمر نزع السلاح من شأنه إرساء المزيد من التفاهم والثقة المتبادلة، دون تجاهل التطورات التي تجري خارج مؤتمر نزع السلاح.

إن تركيا تعتقد أن لدى مؤتمر نزع السلاح الولاية، والنظام الداخلي والعضوية، من أجل الاضطلاع بمهامه. وفي هذه المرحلة، التي نحن فيها بحاجة إلى تحقيق تقدم وتحقيقه بسرعة، ترغب تركيا رغبة صادقة في ألا يضعف تركيزنا على المسائل الموضوعية الرئيسية، من خلال إدراج المزيد من النقاط الخلافية التي لا تحظى بتوافق الآراء في مداولاتنا.

وللأسف، فإن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، هي الدعامة الهامة الأخرى من دعائم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي لم تعمل على النحو الذي كنا نرغب فيه. ورغم حقيقة أنها هيئة تداولية تتمثل مهمتها في دراسة وتقديم توصيات، فإنها لم تكن قادرة على التوصل إلى اتفاق منذ أكثر من عقد من الزمان. علاوة على ذلك، فإن مشاركة واهتمام الدول قد تضاءلا باطراد على مر السنين. إننا نرحب بالمناقشة الموضوعية التي جرت خلال دورة عام ٢٠١٣. ونأمل أن تظهر الدورة الحالية التي مدتها ثلاث سنوات، وتنتهي الدورة المقبلة، أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هي هيئة مهمة قادرة على الوفاء بولايتها، كما فعلت على مدى العقود الماضية.

إن اللجنة الأولى، من ناحية أخرى، لا تزال تشكل عنصرا هاما من عناصر آلية نزع السلاح. وتقدر تركيا عملية عرض القرارات. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه على المجتمع الدولي مراعاة تجنب إدخال نفسه في متاهة الازدواجية من خلال القرارات التي نقوم بصياغتها. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتقد تركيا أنه علينا إذا لزم الأمر، أن نكون في وضع يمكننا من النظر في انتهاج بعض المرونة من أجل إجراء التعديلات التوافقية اللازمة لمحتويات مشاريع القرارات والجدول الزمني لتقديمها.

في الختام، إسمحوا لي أن أكرر دعوتنا للتضامن والتعاون. قد تكون ثمة تحديات ماثلة أمامنا، ولكن اليأس ليس هو الطريق للتغلب عليها، بل الطريق هو السعي إلى التغيير بروح من التفاهم المتبادل وتحقيق المنفعة للجميع والتقدم.

السيد بينيرو دا سيلفا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تعتقد البرتغال بقوة أن النهج المتعدد الأطراف فيما يخص شواغل المجتمع الدولي، لا يزال يمثل أفضل وسيلة لتحقيق السلام والأمن الدائمين. ويتطلب ذلك مشاركة بناءة في عملية صنع القرار في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، التي يجب أن تعمل بطريقة شاملة. في الواقع، لا يجب فحسب إنخراط الدول مع بعضها البعض سعيا لإيجاد أفضل الحلول الممكنة، ولكن يجب عليها أيضا عدم منع الآخرين من الإسهام في مناقشة القضايا التي تهم الجميع.

وفي هذا الصدد، تأسف البرتغال لعدم اتخاذ مؤتمر نزع السلاح أي قرار بشأن تعيين مقرر خاص مكلف بدراسة أساليب توسيع مؤتمر نزع السلاح بدون المساس بالنتائج، كما دعت إلى ذلك المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، التي يؤيد بياني بيانها. لا يمكن إنكار أن هذا التنشيط لمؤتمر نزع السلاح أمر مرغوب فيه وتوجد حاجة إليه.

في الواقع، فإن هذا هو أحد عواقب المأزق المؤلم في مؤتمر نزع السلاح، الذي نشهد عليه جميعا عاما بعد عام. وعدم اتفاق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل، لا يخدم الأهداف السامية التي حددت عند إنشائه، والإنجازات التي هي جزء من تاريخ مؤتمر نزع السلاح. وتأمل البرتغال في ''برنامج عمل قوي من حيث المضمون يجري تنفيذه بشكل تدريجي مع مرور الوقت''يضعه الفريق العامل غير الرسمي الذي كلفه مؤتمر نزع السلاح بذلك، والاتفاق عليه لاحقا.

ومن الواضح أيضا بشكل مؤلم، ضرورة أن تبدأ على الفور المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية، وضرورة التقيد بالوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية، في غضون ذلك.

وتأمل البرتغال في أن تضعنا مداولاتنا في اللجنة الأولى على الطريق لإيجاد الحل الذي طال انتظاره.

الرئيس: لقد استمعنا إلى آخر متحدث على قائمة ''آلية نزع السلاح''.

وقبل أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين بشأن ''أسلحة الدمار الشامل الأخرى''، أريد تنبيه اللجنة إلى أننا قد تجاوزنا بالفعل الأوقات المبينة في جدولنا الزمني، ووفقا للجدول الزمني الإرشادي للمناقشات المواضيعية، كان من المفترض أن نكون قد أكملنا نظرنا في مجموعة ''آلية نزع السلاح''، ومجموعة ''أسلحة الدمار الشامل الأخرى''، ومجموعة ''الفضاء الخارجي''.

وكما تعلمون لا تزال لدينا قوائم متكلمين طويلة لم تستنفد، بشأن تلك المجموعات وبات من الملح الآن إيجاد سبيل للتعجيل بعملنا، والرئاسة لا تحب أن تستعمل المطرقة لتنبيه أي وفد لتجاوزه الزمن المحدد.

ولذلك، أناشد جميع من سيأخذون الكلمة من أعضاء الوفود أن يتكرموا بالتقيد بالوقت المحدد وهو أن تقتصر البيانات على عشر دقائق، وذلك لكي تتمكن اللجنة من استغلال الوقت المحدود المتاح لنا الآن على أكمل وجه لإكمال عملنا بحلول ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عملا بتوصية مكتب الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وإنني أعول في هذا الصدد على تفهم جميع أعضاء الوفود ودعمهم.

وكما أشرت خلال جلستنا التنظيمية المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/68/PV.2)، ينبغي للمتكلمين أصحاب البيانات الطويلة نسبيا بذل كل جهد ممكن لعرض ملخصات موجزة لنصوص بياناتهم والقيام عوضا عن ذلك بتقديم البيانات الكاملة مكتوبة لنشرها على الموقع الشبكي للجنة الأولى ''QuickFirst''. أرجو من الجميع مساعدة الرئاسة حتى ننجز عملنا في الوقت المحدد.

والآن، أعطي الكلمة للمتكلم الأول على القائمة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وعيا من حركة عدم الانحياز بالتهديد الذي تشكله على البشرية أسلحة الدمار الشامل الأخر، لا سيما الأسلحة النووية، وإذ تشدد ضرورة إزالة هذه الأسلحة إزالة تامة، فإنها تؤكد على ضرورة الحيلولة دون ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، وتؤيد

ضرورة رصد الحالة والبدء باتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد الدولي.

وإذ تذكر الحركة بإصرار المجتمع الدولي منذ وقت طويل على تحقيق الحظر الفعلي لاستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فإنها تجدد مناشداتها السابقة جميع الدول بأن تتقيد تقيدا صارما بمبادىء وأهداف بروتوكول عام ١٩٢٥ المتعلق بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها، وللوسائل البكتريولوجية، مُجَدِّدَةً التأكيد على ضرورة الامتثال لأحكامه. كما تدعو الحركة الدول التي لا تزال ليدها تحفظات على البروتوكول إلى سحبها.

إن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تدعو إلى تحقيق انضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية وتنفيذها على نحو تام ومتوازن وفعال وغير تمييزي. وتؤكد مجددا على أهمية التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية، وتشدد على أهمية التنفيذ الفعال للقرار بشأن عناصر الإطار المتفق عليه للتنفيذ الكامل للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية. وإذ تؤكد الحركة على أن حالات عدم الامتثال تعرض للخطر مصداقية الاتفاقية وسلامتها، فإنها دول الأعضاء في الحركة الأطراف في الاتفاقية تناشد مناشدة قوية جميع الدول المعنية الحائزة لها اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لكفالة امتثالها على نحو صارم لالتزاماتها بموجب الاتفاقية والقرار المتعلق بالموعد النهائي الذي جرى تمديده، وتم اعتماده في الدورة السادسة عشرة، الذي ينص على وجوب الانتهاء من تدمير الأسلحة الكيميائية المتبقية في أقصر مدة ممكنة، وفقا لأحكام الاتفاقية.

وبينما تعرب الدول الأعضاء في الحركة عن خيبة أملها لعدم الوفاء حتى الآن بالالتزام بالتدمير الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية، فإنها تؤكد مجددا على أن التحقق من تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المتبقية، فضلا عن الأسلحة الكيميائية القديمة والأسلحة الكيميائية المتخلى عنها، ينبغي أن يظل على رأس أولويات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهي تعلن عن قناعتها الراسخة بأن الدعم الدولي لتوفير الرعاية الخاصة والمساعدة لجميع الضحايا الذي يعانون من آثار التعرض للأسلحة الكيميائية ضرورة إنسانية ملحة تتطلب الاهتمام العاجل من جانب الدول الأطراف ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك السياق، فإنها تشيد بإنشاء شبكة الدعم الدولي لضحايا الأسلحة الكيميائية وصندوق تبرعات ائتماني لهذا الغرض، في الدورة السادسة عشرة للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُميِّة وتدمير تلك الأسلحة تؤكد مجددا على ضرورة الاستبعاد التام لإمكانية أي استخدام للعوامل البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينات كأسلحة، وتعرب عن اقتناعها بأن ضمير البشرية سيشمئز من هذا الاستعمال. وتدعو إلى التنفيذ المتوازن والفعال وغير التمييزي لجميع أحكام الاتفاقية، مُؤكِّدةً على أهمية إنشاء آلية التحقق لديها، لأن انعدام نظام التحقق لا يزال يشكل تحديا لفعاليتها. وتقر بالأهمية الخاصة لتعزيز الاتفاقية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف على بروتوكول غير تمييزي ملزم قانونا وتقيد جميع دول العالم بالاتفاقية، وتحث، في ذلك الصدد، الطرف الذي يرفض استئناف المفاوضات على هذا البروتوكول على إعادة النظر في سياسته إزاء الاتفاقية على ضوء الطلبات المتكررة من الأطراف الأخرى. والدول الأعضاء في الحركة الأطراف في الاتفاقية تدعو إلى تنفيذ القرارات المتعلقة بالمادة العاشرة، لا سيما بالتشديد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي، والمساعدة والتبادل في مجال التكسينات والعوامل البيولوجية، والمعدات والعلوم والتكنولوجيا من أجل الأغراض السلمية.

وفي سياق القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في مجالات تتناولها المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ١٦٧٣ (٢٠٠٦)، ١٨١٠ (٢٠٠٨) و ١٩٧٧ (٢٠١١)، فإن الحركة تشدد على ضرورة كفالة ألا يقوض أي إجراء من إجراءات مجلس الأمن ميثاق الأمم المتحدة، أو المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل والمنظمات الدولية المنشأة في ذلك الصدد، أو دور الجمعية العامة. وتحذر الحركة من مغبة استمرار ممارسة المجلس المتمثلة في استخدام سلطته لتحديد الشروط التشريعية للدول الأعضاء لدى تنفيذ قراراته. وفي ذلك الصدد، تشدد الحركة على أن مسألة حصول الأطراف من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن تُعَالَجَ بصورة شاملة من جانب الجمعية العامة، مع مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء.

وأخيرا، تشدد الحركة على أن ممارسة الإرادة السياسية من جانب جميع الدول وعملها مع بعضها البعض بصورة تعاونية يكتسيان أهمية بالغة لتحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

السيد حسن (البحرين): شكرا سيدي الرئيس. أود في البداية أن أؤكد مجددا ثقة المجموعة العربية في قيادتكم الحكيمة وقدرتكم على توجيه أعمال لجنتنا نحو النجاح. تتمسك المجموعة العربية بموقفها المبدئي والثابت القاضي بأولوية التوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، سواء أكانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، مع إيلاء اهتمام خاص للهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. لقد دعمت المجموعة العربية دوما أهداف هذه الاتفاقيات، وسوف تستمر في المشاركة بالشكل المناسب في أعمالها. إن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، من خلال انضمام إسرائيل كدولة غير نووية، سيفضي إلى حالة عالمية أكثر أمنا وإلى الحفاظ على مصداقية نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

من المهم أيضا أن نستذكر أن أول دورة للجمعية العامة مكرسة لمسائل نزع السلاح حددت بشكل واضح وبتوافق الآراء أولويات نزع أسلحة الدمار الشامل. وتوافقت على منح الأهمية القصوى في هذا الشأن إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

أكدت المجموعة العربية دوماً أنه يجب إعطاء الأولوية القصوى للتخلص من الأسلحة النووية عند القضاء على أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، أبدت المجموعة العربية استعداداً مماثلاً وقامت بدور فعال في الجهود المتعلقة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ومن هذا المنطلق، ترجمت المجموعة العربية هذه القناعة إلى تدابير عملية تهدف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وذلك في إطار خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

في حين تتمسك المجموعة العربية بالمبادئ والأهداف المتضمنة في الالتزامات القانونية المشار إليها آنفا، ((انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol. I))، تواصل إسرائيل موقفها الرافض للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار تتضمن تدابير عملية بشأن الأركان الثلاثة للمعاهدة، وهي: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وترتبط هذه الأركان بخطة عمل أخرى بشأن تنفيذ قرار ١٩٩٥ حول الشرق الأوسط. توفر هذه الخطة فرصة غير مسبوقة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، حيث يعكس التوازن الدقيق في تلك الوثيقة

بوضوح وجود صلة مباشرة بين الحاجة إلى انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير نووية وانضمام جميع دول المنطقة للاتفاقيات التي تحكم أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

في إطار تنفيذ الالتزامات الواردة في خطط العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، عُهد إلى أمين عام الأمم المتحدة بعقد مؤتمر إقليمي عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء ”منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل“. وافقت الدول العربية للمرة الأولى على توسيع نطاق المنطقة لتشمل أسلحة الدمار الشامل الأخرى بغية التغلب على ادعاءات لا أساس لها بأنه يمكن تبرير وجود قدرات نووية إسرائيلية غامضة نظراً لاحتمال وجود تهديد إقليمي يتمثل في وجود أسلحة دمار شامل أخرى. حرصت الدول العربية، في الوقت نفسه، على التأكد من أن الفقرة ٨ من خطة العمل تتناول أهمية تحقيق تقدم موازٍ على مساري نزع السلاح النووي ونزع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

تؤكد المجموعة العربية من جديد على أن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مسؤولية جماعية التزمت المجموعة العربية بحصتها فيها بالفعل. وقد قدمت الشقيقة ليبيا بالنيابة عن المجموعة العربية تقريراً للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الجهود العربية في هذا الإطار. ويبقى أن تتولى بقية الأطراف الداعية إلى عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكان قد تأجل انعقاد ذلك المؤتمر لأسباب واهية وغير مبررة، وأن تقوم بدورها سعيا إلى عقد المؤتمر المؤجل بدون تأخير، وفي أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٣، وبحضور جميع دول الشرق الأوسط، بما يمثل إطلاقاً لعملية إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كجزء لا يتجزأ من تنفيذ خطة عمل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ وهي الالتزامات التي سيتم تقييمها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥

في الختام، تحيي المجموعة العربية كل الجهود والمبادرات الهادفة إلى دعم وتسريع مسار جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المبادرة المصرية التي أُعلنت أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية والتي تدعو دول الشرق الأوسط والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى إيداع خطابات رسمية لدى الأمين العام للأمم المتحدة تفيد بتأييدها إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. كما تدعو دول المنطقة غير المنضمة إلى أي من المعاهدات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل إلى الاعلان عن الالتزام بانضمامها الى هذه المعاهدات بشكل متزامن قبل نهاية العام الجاري.

السيدة سويب (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن اتكلم باسم الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

يهنئ اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تهنئة حارة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على نيلها جائزة نوبل للسلام على عملها الهام.

أود بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم جنوب أمريكا أن أذكِر بالإعلان المتعلق بالأمن في الأمريكيتين والموقع في عام ٢٠٠٣، حيث أعلنت فيه بلداننا عن هدفنا بجعل منطقة الامريكيتين خالية من الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال القرار ٢١٠٧ (٢٠٠٥) الذي اتخذته الجمعية العام لمنظمة الدول الأمريكية، قررنا بالإجماع الوفاء بصورة ملموسة بالتزام الدول الاعضاء بجعل الأمريكيتين منطقة خالية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

يدين اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجود الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ويكرر أن استعمالها جريمة ضد الإنسانية. ويجب الحيلولة دون العواقب الوخيمة لاستعمال تلك الأسلحة عن طريق القضاء الكامل عليها. إن اتحاد دول أمريكا الجنوبية يؤكد من جديد التزامه بحظر استحداث وانتاج وحيازة ونقل وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، على النحو المتفق عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونؤيد أيضا تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا وفعالا وغير تمييزي ونشجع على مواصلة العمل نحو عالميتها.

ويدين اتحاد أمم أمريكا الجنوبية استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ويرحب الاتحاد بانضمام سوريا إلى الاتفاقية. ونأمل أيضا أن يجري بطريقة عاجلة وآمنة تنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، والذي أيده مجلس الأمن في قراره ٢١١٨ (٢٠١٣). ومع تسليط الضوء على تزايد مشاركة الدول في الاتفاقية، نطلب إلى الدول التي لم تنضم إليها بعد أن تفعل ذلك على وجه السرعة. كما نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتعزيز إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، وتنفيذ جميع أحكامها تنفيذا كاملا.

ونكرر أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والذي يتضمن إطارا للانتهاء من تدمير الترسانات الكيميائية المتبقية، مع الحفاظ على سلامة الاتفاقية ومصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية، وتدمير ترساناتها. كما ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية إلى القضاء عليها، والانضمام إلى الاتفاقية على الفور ودون أي شرط.

ويلاحظ اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أنه ينبغي تطبيق أحكام الاتفاقية تفاديا لعرقلة التنمية الاقتصادية أو التكنولوجية للدول الأطراف، وتفاديا لعرقلة التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية، فضلا عن تلك المتعلقة بالمعلومات العلمية والتقنية على الصعيد الدولي، وبالمواد الكيميائية ومعدات إنتاج أو تجهيز أو استخدام المواد الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية.

وتعرب دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن تقديرها لإسهام الأمانة التقنية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تطوير المنظمة وفعاليتها. فهي تساعد على تحقيق هدف الاتفاقية وغرضها، وعلى كفالة التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحقق من الامتثال على الصعيد الدولي، وتعمل كمنتدى للتشاور والتعاون بين الدول الأطراف. وتشعر دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بالتقدير حيال توفير التعاون والمساعدة من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال النهوض بالأحداث السنوية المتعلقة بتوفير المساعدة والحماية في مجال الأسلحة الكيميائية.

ويرحب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي انعقدت في لاهاي في الفترة من ٨ إلى ١٩ نيسان/أبريل. ونؤكد بشكل خاص على اعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء، وهي التي تناولت جميع جوانب الاتفاقية، وقدّمت توصيات هامة بشأن مواصلة تنفيذها.

كذلك يؤكد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية من جديد على الأهمية الأساسية لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك

الأسلحة. ونحن نؤكد استعدادنا لمواصلة التعاون بنشاط وبروح بنّاءة في سبيل النهوض بهدفي التنفيذ الكامل لتلك الاتفاقية وإضفاء الطابع العالمي عليها. ونشاطر العديد من الدول الأخرى فكرة وضع تدابير إضافية وتنفيذها، بغية كفالة الإنفاذ الفعال لهذا الحظر. والاتفاقية تفتقر إلى الوسائل اللازمة لكفالة الامتثال أو ضمان الامتثال للالتزامات التي تعهدتها الدول الموقّعة عليها. وإننا نؤيد التفاوض بشأن وضع بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية ينشئ نظاما فعالا للتحقق.

إن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية قد شاركت بنشاط في اجتماع عام ٢٠١٢ الذي عقدته الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنيف خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ونحن نرحب بالمناقشات التي جرت وفقا لجدول الأعمال الدائم المعتمد في المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف، وبخاصة تلك المتعلقة بتعزيز التعاون والمساعدة حسب المادة العاشرة.

ولا يزال اتحاد أمم أمريكا الجنوبية على اقتناع بأن التدابير الوطنية هي ترجمة للالتزامات التي تعهدتها الدول إلى إجراءات عملية وفعالة. لذلك، نكرر تأييدنا لوحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية التي وفّرت مساعداتها للدول الأعضاء.

وفي الختام، يؤكد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية من جديد أن اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية هما صكان قانونيان حيويان دوليان لتوجيه الجهود المتعددة الأطراف صوب الكفاح من أجل القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

الرئيس: أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وأيسلندا، وصربيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها لا يزال يمثّل تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين. فالحالات الخطيرة التي تُستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل حاليا تعزز الدعوة إلى اتباع نهج حازم وعالمي. والخطر من حصول جهات فاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل يضيف بعدا حاسما آخر. ومن الأهمية الحيوية بمكان تعزيز التعاون الدولي، سواء في إطار الأمم المتحدة أو في ما بين جميع الدول الأعضاء، من أجل التصدي لتلك التحديات.

لقد رحّب الاتحاد الأوروبي بالتحقيق الذي أطلقه الأمين العام في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سوريا، وبتقريره عن الأحداث التي وقعت في دمشق بتاريخ ٢١ آب/أغسطس (انظر A/67/997)، الذي قدّم أدلة ذات مصداقية تؤكد وقوع هجوم كيميائي على نطاق واسع في ذلك اليوم باستخدام غاز السارين. ويبيّن التحقيق الصلاحية التي تتمتع بها آلية الأمين العام بوصفها أداة هامة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وبقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتخذ في ٢٧ أيلول/سبتمبر بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا، لأنهما يمثلان خطوة كبرى نحو التصدي دوليا للأزمة في سوريا على نحو قوي ومستدام وموحد. فهذان القراران الهامان ينصان على إزالة الأسلحة الكيميائية من سوريا، وفرض نظام ملزم على الجمهورية العربية السورية للإبلاغ والتحقق، وإظهار إرادة المجتمع الدولي لمواجهة التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل هذه. وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) الملزم قانونا والواجب تنفيذه ينص على أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا للسلم

والأمن الدوليين، ويحث النظام على الامتثال لهذه الالتزامات، ويدين الهجمات التي وقعت في ٢١ آب/أغسطس، ويدعو إلى المساءلة عن هذه الجرائم، ويتوخى ردا قويا على الصعيد الدولي في حالة عدم الامتثال. ونكرر استعدادنا لدعم الإجراءات المتوقعة في إطار قرار مجلس الأمن، وكذلك في إطار قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة لتوجيه تهنئة حارة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تلقّيها هذا العام جائزة نوبل للسلام. لقد مُنحت الجائزة فيما تواصل المنظمة تنفيذ مهمتها المشتركة مع الأمم المتحدة لتدمير الأسلحة الكيميائية لسوريا، الأمر الذي يمكنه أن يساهم في إيجاد حل سلمي ودائم لهذا الجانب من الأزمة السورية. ونكرر التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة لمواجهة هذا التحدي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونقف على أهبة الاستعداد لتلقي طلبات الحصول على دعم الاتحاد الأوروبي مع الموارد والتمويل.

إن استخدام الحكومة السورية لعدد متزايد من القذائف التسيارية يثير أيضا مخاوف عميقة، لأنه يمثل تهديدا فوريا لسكانها المدنيين، ولديه القدرة على زعزعة استقرار السلام والأمن في المنطقة. وهذا التهديد هو الأكثر خطورة لأن تلك القذائف باستطاعتها حمل رؤوس حربية كيميائية تدّعي الحكومة علنا امتلاكها.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية عنصر أساسي في إطار عدم الانتشار ونزع السلاح. إن سلامتها وتطبيقها الدقيق يجب أن يحظيا بضمان كامل. ونحن نرحب بأن المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي انعقد في لاهاي خلال نيسان/أبريل ٢٠١٣، قد جرى في جو إيجابي. فهو أجرى استعراضا شاملا لسير عمل الاتفاقية، واعتمد تقريرا بتوافق الآراء يتضمن خطة طموحة وموضوعية واستشرافية للمنظمة.

ومما أسعد الاتحاد الأوروبي ملاحظة أن العديد من أولوياته كان واردا في التقرير على النحو الواجب، لا سيما بشأن المواعيد النهائية للتدمير، والتطورات العلمية والتكنولوجية، والاحتفاظ بالخبرات الفنية الرئيسية لدى الأمانة التقنية.

يتضمن التقرير النهائي اشارة الى سوريا في الجزء الذي يحتوي الاعلان السياسي.

شدد المؤتمر الاستعراضي الذي يحضره لأول مرة على الاطلاق الأمين العام للأمم المتحدة على الاهتمام الشديد للمجتمع الدولي بالأسلحة الكيميائية ونزع السلاح ومسائل عدم الانتشار. إن الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه من أكبر المساهمين في منظمة حظر الاسلحة الكيميائية ومن الجدير بالذكر انه تم حتى الآن تخصيص ١٢ مليون يورو، وسوف يواصل الاتحاد الاوروبي دعم انشطة المنظمة.

إن الفترة الزمنية المحددة لتدمير الاسلحة الكيميائية ما زالت من بين مبادئ اتفاقية الاسلحة الكيميائية، ونهيب بالدول الحائزة لتلك الاسلحة أن تعمل على التدمير الكامل لمخزوناتها من الاسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تستمر عمليات تدمير الاسلحة الكيميائية بطريقة امينة وشفافة وفي إطار نظام التحقق الحالي.

يعلق الاتحاد الاوروبي اولوية عليا على زيادة تعزيز اتفاقية الاسلحة البيولوجية والسمية وعلى تنفيذها تنفيذا كاملا يرحب الاتحاد الاوروبي بانضمام الكاميرون، وناروا، وغيانا وملاوي الى الاتفاقية أن الخطورة المحتملة الناشئة عن العناصر البيولوجية والمواد السمية المستخدمة كأسلحة تشكل تحديات جديدة للسلم والامن الدوليين. وفي اعقاب المؤتمر الاستعراضي للدول الاطراف في اتفاقية حظر واستحداث، وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية) وتدمير تلك الأسلحة، وقد انعقد المؤتمر في جنيف في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١ وشارك الاتحاد الاوروبي بصورة بناءة

في العملية بين الدورات بتعزيز عالمية الاتفاقية وتنفيذها على الصعيد الوطني والتقيد بها تقيدا كاملا.

بالنسبة لنا فان التنفيذ على الصعيد الوطني مسألة ايضا على قدر كبير من الاهمية وتوفر العملية الجديدة بين الدورات فرصة للنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني، بما في ذلك النُهج الابتكارية، من خلال تبادل المعلومات بصورة طوعية، من قبيل آلية استعراض الاقران المقترحة، واقتسام أفضل الممارسات فيما بين الدول الاطراف. وبالنسبة لنا ما برحت تدابير بناء الثقة أداة هامة لتعزيز مقصد الاتفاقية. إن اجتماع الخبراء البناء الذي انعقد في شهر آب/أغسطس في جنيف حدد بعض المسائل الرئيسية التي تساعد على زيادة النهوض بعملنا في اجتماع الدول الاطراف.

استنادا الى قرار مجلس الاتحاد الاوروبي المتخذ في عام ٢٠١٢، يجري الاضطلاع بعدة مشاريع تابعة للاتحاد الاوروبي لضمان استمرار الدعم والمساهمات المالية لتعزيز اهداف اتفاقية الاسلحة البيولوجية من خلال تنظيم حلقات عمل إقليمية لتحسين برامج المساعدة ومختلف أدوات التمكين والانشطة، مع تقديم المساعدة القيمة إلى وحدة تنفيذ الدعم بوصفها الهيئة القائمة بالتنفيذ. كذلك فإن الاتحاد الاوروبي منخرط في دعم إدخال تحسينات على السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. ينبغي اعتماد مشاريع التمويل الجديدة مع نهاية هذا العام بغية زيادة دعم أنشطة منظمة الصحة العالمية في مجالات مختبرات السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي.

ان الاتحاد الاوروبي ما برح يحرز تقدما في تنفيذ مبادرة مراكز التميز الكيميائي والبيولوجي، والاشعاعية والنووية، مما يحسن من القدرة المؤسسية للبلدان الشريكة للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية والنووية، سواء أكانت جنائية، او نتيجة حادث عارض، أو طبيعية. افتُتحت الأمانات الإقليمية في عمان وفي مانيلا، وقد أطلق العنان لأربع وثلاثين مشروعا تصل تكلفتها الى ٤٠ مليون يورو والتعاقدات جارية. وينبغي أن تصل المبادرة الى ما مجموعه ١٠٠ مليون يورو تقريبا في نهاية عام ٢٠١٣. وسنواصل دعم الاعمال التي تتم بموجب قرار مجلس الامن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) دعما كاملا. والقرار أساسي لتطوير آليات فعّالة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتصدي لها ولوسائل اطلاقها التي تحصل عليها الجهات الفاعلة من غير الدول. في هذا السياق، تم تعزيز نظام الرقابة على الصادرات ذات الاستخدام المزدوج في الاتحاد الأوروبي، ويشمل النظام الآن مراقبة صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج ونقلها، والسمسرة بها وعبورها. واعتمدت مشاريع جديدة بغية مواصلة تعزيز التنفيذ الكامل للقرار، وتقديم المساعدة للبلدان الثالثة للامتثال لالتزاماتها بموجب القرار. إن الاتحاد الأوروبي بقيامها بذلك، يتعاون بصورة وثيقة مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومع غيرهما من الجهات المانحة الرئيسية لضمان الكفاءة وتفادي حدوث تداخل.

نواصل دعم الآليات الدولية الأخرى التي تستهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، من قبيل مجموعة الثمانية والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل الذي أصبح منبرا هاما للتنسيق والتعاون. إن مراكز الاتحاد الأوروبي للتفوق في مجال التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية ما تزال تساهم في إطار الشراكة العالمية في مجموعة الثمانية كأداة لتيسير تبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي وربما تعمل على تفادي الازدواجية بين الجهات المانحة. ونظم الرقابة على الصادرات كفريق أستراليا من الأدوات الهامة جدا في منع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

نعتقد بقوة أن انتشار القذائف، خاصة تلك القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، لا يزال يشكل مصدر قلق

لنا جميعا، ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، كما أعيد تأكيدها في قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ١٩٧٧ (٢٠١١). وأُجري على مدى السنوات الماضية عدد من تجارب القذائف المتوسطة المدى وفوق المتوسطة المدى خارج إطار كل نظم الشفافية القائمة ونظم الإخطار المسبق، وفي انتهاك لقرارات مجلس الأمن، لا سيما من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإيران، وهي تجارب لم تؤدِ إلا إلى زيادة شعورنا بالقلق.

نعتقد أن الرد المتعدد الأطراف والقواعد الدولية أنسب وأنجع طريقة لمعالجة مسألة انتشار القذائف التسيارية. ومن بين عدد قليل جداً من الصكوك الحالية المتعددة الأطراف في مجال انتشار القذائف التسيارية، يؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة مدونة لاهاي لقواعد السلوك. يجب أن تصبح المدونة حقاً محفلاً متعدد الأطراف، حيث يمكن مناقشة المسائل المتعلقة بانتشار القذائف التسيارية من أجل تعزيز بناء الثقة والشفافية. انضمت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى المدونة، وما برح الاتحاد الأوروبي يسعى إلى دعم جوانبها الثلاثة: العالمية والتنفيذ، وتعزيز وتحسين الأداء. حتى الآن، انضمت ١٣٦ دولة إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك. بينما يرحب الاتحاد الأوروبي بهذا الدعم الدولي القوى، يعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل للمدونة كي تبلغ مستوى العالمية. ونحض جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

كذلك فإن الرقابة على الصادرات ضرورية لمنع انتشار القذائف. ونعتقد أن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف يؤدي دوراً رئيسيا، ونواصل تعزيز عضوية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في نظم الرقابة على الصادرات. ونؤيد أيضا استمرار النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات المتعددة الأطراف لدرء خطر انتشار القذائف وتعزيز جهود نزع السلاح في مجال القذائف.

في الختام، أود أن أشدد على أن التحديات التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل لا تزالا قائمة، ولا بد من التصدي لها بطريقة تعاونية. من مهمتنا الجماعية أن نضمن منع وتعطيل عمليات النقل غير المشروعة، ومراقبة الصادرات بصورة أنجع، والتصدي للشبكات غير المشروعة في تحويل تمويل الانتشار، والتهريب ومكافحة ذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد فرغل (مصر): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم بها في اللجنة الأولى، أود أن أهنئكم على توليكم رئاستها، ولكنني والأهم من ذلك بصفة شخصية، يشرفني أن أدلي ببياني هذا أمامكم. وقد اثبتت الأيام الحاسمة التي تمر بها منطقة بأنكم رجل شريف وتتمتعون ببعد النظر وتقفون دائما إلى جانب الحق. ونحن لعلى ثقة بأن هذه الصفات الحميدة سوف تتجسد في أعمال اللجنة.

الآن أود أن أدلي ببيان وفدي بشأن هذا الموضوع. أسمحوا لي في البداية أن اؤكد مجددا ثقة وفد مصر في قيادتكم الحكيمة، وقدرتكم على توجيه أعمال لجنتنا نحو النجاح. يؤيد وفد مصر ما تضمنه البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا الدائم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل البحرين بالنيابة عن المجموعة العربية.

التزمت مصر على الدوام بموقفها المبدئي المتمثل في إيلاء أولوية لتحقيق عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل، لذا كانت مصر من أوائل الدول التي صادقت على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن حظر الاستعمال العسكري للغازات الخانقة، او السامة، وغيرها من الغازات، ووسائل الحرب البكتريولوجية.

كما تؤمن مصر بالمبادئ والاهداف المتضمنة في الالتزامات القانونية لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين

واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، التي وقعت عليها مصر بالفعل في عام ١٩٧٧.

وأبدت مصر على الدوام ترحيبها بالجهود المتعلقة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ومن هذا المنطلق، ترجم هذا الاقتناع الى مبادرة في عام ١٩٩٠ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كافة، وذلك لإيماننا بان الخلل في الالتزامات القانونية بمنطقة الشرق الأوسط يحول دون انضمام مصر الى اتفاقيتي حظر الأسلحة البيولوجية والكيمائية. فمن غير المقبول أن تكون جميع دول الشرق الأوسط أطرافا في معاهدة منع الانتشار عدا دولة واحدة، وان ترفض تلك الدولة الانضمام الى اتفاقيتي حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية، تم يطلب من مصر أن تنضم الى هاتين الاتفاقيتين لكي تبدي حسن النية.

ورغم اتفاق مصر الكامل مع نص هاتين الاتفاقيتين وروحهما، فإننا نعتبر أن العائق الوحيد لانضمامنا اليهما هو عدم التوازن في الالتزامات القانونية بين دول الشرق الأوسط تجاه الاتفاقيات المنظمة للتعامل مع أسلحة الدمار الشامل، نتيجة لعدم انضمام دولة واحدة الى أي من هذه الاتفاقيات، وعلى رأسها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إذ لا يعقل أن تتم متابعة إمكانيات جميع دول المنطقة في هذا المجال عدا تلك الدولة.

أدرجت مصر هذه الرؤية من خلال اتخاذ تدابير عملية تهدف الى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، في إطار خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تم اعتمادها بتوافق الآراء.

كما أعادت طرحها من خلال المبادرة التي أعلنها وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (انظر A/68/PV.18)، التي دعا فيها جميع دول الشرق الأوسط، وكذلك الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، الى إيداع خطابات رسمية لدى الأمين العام للأمم المتحدة بتأييدها لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، ثم قيام دول المنطقة غير الموقعة أو غير المصادقة على أي من المعاهدات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل بالالتزام، قبل نهاية العام الجاري، بالتوقيع والتصديق على المعاهدات ذات الصلة بشكل متزامن، وإيداع هذه الدول ما يؤكد قيامها بذلك لدى مجلس الأمن. وتتضمن هذه الالتزامات انضمام إسرائيل الى اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وانضمام سوريا الى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وانضمام مصر الى اتفاقيتي حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

وندعو الأمين العام للأمم المتحدة الى تنسيق اتخاذ جميع هذه الخطوات بشكل متزامن باعتباره شرطا أساسيا لنجاحها.

وترى مصر أن انضمام سوريا الى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية مؤخرا يمثل قوة دفع مهمة يجب توظيفها لدعم الجهود الخاصة بإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما انه يسهم في دحض أي تبريرات بشأن عدم إمكانية إنشاء تلك المنطقة في الوقت الراهن.

وفي هذا الإطار، تجدد مصر التزامها بالدخول في مفاوضات جادة بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتتطلع كذلك الى المشاركة الإيجابية من جانب الدولة الوحيدة غير العضو في معاهدة منع الانتشار في المنطقة في هذه المفاوضات، بما في ذلك من خلال الالتزام بمرجعيات مؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل.

السيدة كريتنبيرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): قبل عام في هذا المحفل، وفيما كانت التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا تثير شواغل متزايدة، أكدت الولايات المتحدة الاحتمال الحقيقي للغاية بان العالم قد يواجه بحالة يمكن أن يصبح فيها استخدام الأسلحة الكيميائية واقعا. ومع تأكيد القتل الطائش في ٢١ آب/أغسطس لأكثر من ١ ٠٠٠ سوري، بمن فيهم مئات الأطفال، من جراء استخدام الأسلحة الكيميائية، شهد العالم الاحتمال المروع وهو يصبح واقعا. وأدانت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تلك الأعمال بسرعة وبصورة قاطعة. ولا يزال موقفنا ثابتا إزاء ذلك الاستخدام باعتباره عملا منكرا. فهو يجافي ما ظل قاعدة دولة لفترة قرن تقريبا. واستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ولا يزال هدفنا الشامل، وهدف ٩٨ في المائة من المجتمع الدولي، هو الاستبعاد الكامل لإمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. ولذلك السبب اتخذت الولايات المتحدة الإجراء الذي أدى الى وضع إطار العمل التاريخي المشترك بين الولايات المتحدة وروسيا لإزالة الأسلحة الكيميائية السورية، وفيما بعد، في ٢٧ أيلول/سبتمبر الى اتخاذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يفرض على سوريا التزامات ملزمة قانونا بالتعاون الكامل في الإزالة السريعة لبرنامجها للأسلحة الكيميائية في ظل إجراءات صارمة للتحقق.

ويشكل خطوة الى الأمام كون النظام السوري حتى قبل وقت قصير لم يكن يقر بحيازته للأسلحة الكيميائية وان المفتشين في الوقت الحالي منتشرون في الميدان ويشرفون على المراحل الأولية لتدمير الأسلحة. ويطلب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) من الحكومة السورية أن توفر لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والموظفين المعينين إمكانية الوصول الفوري وبدون عائق الى جميع المواقع في سوريا، وهو أمر بالغ الأهمية للقضاء على البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية.

وتفيد تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بان عملية تدمير برنامج سوريا للأسلحة الكيميائية بدأ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. ونعتقد أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والموظفين المعينين الآخرين المنتشرين في الميدان سيرون ما إذا كانت سوريا مستعدة للسماح بذلك النوع من إمكانية الوصول والموافقة لكي تمضي الجهود المبذولة قدما بصورة سريعة وشاملة. ويتوقف الأمر الآن على الحكومة السورية، ومن الواضح أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. وسيولي المجتمع الدولي اهتماما وثيقا لما إذا كان النظام السوري متقيدا بجميع التزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيمائية وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

وفي هذا الصدد، نشد بالجهود الناجحة التي يبذلها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أحمد أوزومجو، وبالأعمال الاستثنائية التي يقوم بها هو والخبراء في الأمانة التقنية للمنظمة، ونؤيد بشدة هذه الجهود والأعمال. ويشكل منح المنظمة مؤخرا جائزة نوبل للسلام تقديرا لجهودها الطويلة الأمد لإزالة الأسلحة الكيميائية مصادقة إضافية على التزامها وعزمها على إزالة كامل صنوف أسلحة الدمار الشامل. وظلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مفيدة في التحقق من إزالة الأسلحة الكيميائية في جميع أرجاء العالم وهي متفانية في رؤية بناء عالم خال من الأسلحة الكيميائية ومنع بروز تلك الأسلحة من جديد.

وتتسم بالقدر نفسه من الأهمية أيضا الإشادة بالأمين العام، بان كي – مون، وبموظفيه المهنيين الذين يعملون بشراكة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الأعمال الهامة الجارية في سوريا. ونشد بشجاعة ومهنية الموظفين الذين

يشكلون الفريق المشترك بين المنظمة والأمم المتحدة وبالمهمة الهامة التي يضطلعون بها بالرغم مما تنطوي عليه من أخطار. فجهودهم جديرة بالإشادة والذكر.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، عقدت المنظمة دورتها الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير عمل الاتفاقية في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتوجه الوثيقة الختامية للدورة رسالة قوية ومتوازنة واستشرافية لمواصلة وتحسين تنفيذ الاتفاقية. وتقدم التوجيه بشأن الأسلحة الكيميائية للأعوام الخمسة المقبلة وتركز على تدمير الأسلحة الكيميائية والتحقق والصناعة الكيميائية والتعاون الاقتصادي والمحافظة على خبرة الأمانة التقنية.

وأود أن أؤكد على أن الولايات المتحدة لا تزال تشعر بالتشجيع من التقدم الذي أحرزته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في العمل صوب بناء عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

منذ بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أنجزت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الكثير، وتظل هيئة لا غنى عنها ذات مسؤولية عالمية. وفي ظل عضوية عالمية تقريبا ناهزت ١٩٠ دولة عضوا، ومع انضمام الصومال وسوريا هذا العام، وتدمير ٨١ في المائة من جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة بشكل أمكن التحقق منه وإجراء ما يزيد عن ٢٠٠ ٥ عملية تفتيش في مواقع عسكرية وصناعية منذ دخولها حيز النفاذ، فإننا بالتأكيد سعداء بما أنجزته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويرجع تحقيق ذلك التقدم إلى تضافر جهود الدول الأطراف والتزامها، جنبا إلى جنب مع الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ودمرت الولايات المتحدة من جانبها بأمان، ما يقرب من ٩٠ في المائة من مخزون أسلحتها الكيميائية في إطار نظام التحقق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونظل على التزامنا الثابت باتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسنواصل العمل بطريقة شفافة في اتجاه التدمير الكامل لما تبقى لدينا من أسلحة كيميائية. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا أيضا بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وسيتطلب تحقيق ذلك الهدف التزام جميع الدول الأطراف واستمرار بذل الجهود في عدد من المجالات من بينها الصبغة العالمية.

إننا ندرك أن منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية، يتطلب هيئة تفتيش قوية، ونظاما ذا مصداقية للتحقق من الأنشطة الصناعية، وسن جميع الدول الأطراف للنظم القانونية المحلية اللازمة لإنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالكامل. وتلك كلها مجالات تكتسي أهمية حيوية لنجاح الاتفاقية والمنظمة المسؤولة عن تنفيذها واستمرارهما. وتشير الدول الأطراف في ديباجة اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى أنه

”تصميما منها، من أجل البشرية جمعاء، على أن تستبعد كليا إمكانية استعمال الأسلحة الكيميائية، عن طريق تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية“

يتعين أن تتضافر جهودنا معا لتحقيق ذلك الهدف.

وتود الولايات المتحدة، باعتبارها إحدى الدول الوديعة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ تهنئة جزر مارشال وغيانا والكاميرون وملاوي وناورو، على انضمامها كدول أطراف في الاتفاقية، ليصل بذلك إجمالي عدد الدول الأطراف إلى ١٧٠ دولة. إننا نحث الجميع على بذل الجهود في اتجاه بلوغ عالمية تلك المعاهدة الهامة.

شكل المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، في عام ٢٠١١، فرصة لمزيد من التصورات والجهد الجماعي لمواجهة خطر الأسلحة البيولوجية، ومواصلة العمل الهام المتعلق بتكييف جهودنا الدولية مع عالم متغير وتهديد

متغير. وبينما لم يحقق المؤتمر الاستعراضي كل ما كنا نأمل فيه، فقد رضينا بما حققه من نتائج، ونعتقد أن الطريق ممهد لتعزيز العمل المهم الذي تضطلع به عملية ما بين الدورات لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

اعتمد المؤتمر الاستعراضي خطة عمل مدتها خمس سنوات، مع بنود جدول أعمال للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بشأن المساعدة والتعاون الدوليين، والتطورات الحاصلة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني، وتدابير بناء الثقة. وأحرزنا منذ ذلك الحين، تقدما بشأن خطة العمل، سواء في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد عام ٢٠١٢، الذي أصدر تقريرا نهائيا بناء، أو اجتماع الخبراء الذي عقد في شهر آب/أغسطس، وتضمن مناقشات مفيدة حول العديد من التفاصيل المتعلقة ببنود جدول الأعمال، في جو إيجابي.

وأظهرت الإحاطات الإعلامية والمناقشات التي جرت بخصوص التعاون والمساعدة الدوليين في الاجتماعين، تنوع واتساع نطاق التبادلات الجارية على الصعيد العالمي في مجال علوم الحياة، بما في ذلك في المجالات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاتفاقية، مثل الأمن البيولوجي. وفيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا، اعترفت الأطراف بأن تسارع وتيرة التغير التكنولوجي، تطرح تحديات وتتيح فرصا فيما يخص اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتمثل التركيز الهام في التحدي الناجم عن بحوث الاستخدام المزدوج المثيرة للقلق، وفائدة مدونات قواعد السلوك الطوعية، والتعليم وزيادة الوعي للتصدي لها.

وقد واصلت الدول الأطراف أيضا تبادل المعلومات بشأن حالة تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، وبشأن المساعدة المتاحة لتنفيذها بشكل فعال، ونظرت في السبل التي يمكن من خلالها تعزيز الثقة في امتثالها، عن طريق الشفافية فيما يخص التنفيذ. أخيرا، نوقشت مجموعة من المقترحات لتعزيز قيمة تدابير بناء الثقة للدول الأطراف، على الرغم من أنه لا يزال من غير الواضح لماذا لا يقدم العديد من الأطراف تدابير لبناء الثقة، وما هي التحديات التي قد تواجهها في الاستفادة منها.

وبصفة أعم، عكست اجتماعات ٢٠١٣ بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية ارتباط الاتفاقية بالأمن الصحي العالمي، وأكدت ضرورة تعزيز التقيد بالمعايير الدولية، مثل اللوائح الصحية الدولية، وقيمة العمل مع المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. إن الولايات المتحدة تعترف بأن الطبيعة الفريدة للتهديد البيولوجي، تجعل من الضروري تسريع وتيرة التقدم لتحقيق الأمن الصحي العالمي، بما في ذلك القدرة الدولية على الوقاية من الأمراض المعدية وتشخيصها والتصدي لها، سواء أكانت نتيجة لوباء تفشى بشكل طبيعي أو عرضي أو حدث بشكل متعمد.

إننا نتطلع إلى التوصل إلى تفاهمات واضحة، واتخاذ إجراءات حقيقية، ترمي إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية في كل مجال من تلك المجالات، وإظهار قيمة التعددية الفعالة في اجتماع الدول الأطراف خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ومن المهم أيضا للأطراف أن تتذكر أنه بينما من المهم الاتفاق على تفاهمات وإجراءات جديدة، فإن لدينا جميعا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به، من خلال التصرف فرادى، أو من خلال المجموعات متقاربة التفكير، لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، والتفاهمات التي جرى التوصل إليها بالفعل. وينبغي ألا تغيب تلك التحديات عن بالنا أبدا.

الرئيس: قبل أن أعطي الكلمة إلى المتحدث التالي، أريد من جميع الوفود أن تنتبه إلى الإشارة الضوئية لناقل الصوت أمامها، وعندما يبدأ في الوميض والانطفاء، فإن ذلك يعني أن الوقت المحدد قد انتهى ولا داعي لأن يلفت الرئيس نظر الوفود إلى ذلك.

السيد سيمون ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن فرنسا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

يرى وفد بلدي أن مسألة أسلحة الدمار الشامل الأخرى غير الأسلحة النووية، تكتسي أهمية جوهرية، كما أثبتت ذلك الأحداث الجارية. وفي سوريا، يعد استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الحكومة ضد شعبها أمرا لا يمكن قبوله. وأتاح رد الفعل القوي والحاسم للعديد من البلدان، بما في ذلك فرنسا، اتخاذ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لقرار في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وكذلك قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

ويدين القرار بوضوح الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي نفذ في ٢١ آب/أغسطس. وهو يرفض الإفلات من العقاب ويدعو لمحاكمة المسؤولين عنه. ويعترف بالتهديد القائم للسلم والأمن الدوليين، ويفرض قرارات مهمة ملزمة قانونا تهدف إلى تفكيك مخزون سوريا من الأسلحة الكيميائية. وقرر أيضا أنه في حالة عدم الامتثال، فإنه بوسع مجلس الأمن فرض تدابير جديدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بمنح جائزة نوبل للسلام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن فرنسا تدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى ١٩٠ دولة طرفا بالفعل في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى أن تفعل ذلك. ونرحب بانضمام الصومال.

لقد حقق المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد في شهر نيسان/أبريل، نجاحا كبيرا. ودافعت فرنسا عن مواقف طموحة تهدف إلى دعم عملية تحول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من نظام لترع السلاح، حقق بالفعل تقدما كبيرا، إلى نظام لمكافحة الانتشار. وسيتم تحقيق ذلك أساسا من خلال تعزيز نظام التحقق من الأنشطة الصناعية والتنفيذ على الصعيد الوطني.

وتشكل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة؛ التي عقد مؤتمرها الاستعراضي السابع في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عنصرا رئيسيا آخر في النظام الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتحض فرنسا جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، على الانضمام إلى المعاهدة والتصديق عليها. وترحب فرنسا بانضمام الكاميرون، وغيانا، ومالاوي، وجزر مارشال وناورو إلى المعاهدة في عام ٢٠١٣.

اقترحت فرنسا في المؤتمر الاستعراضي السابع، إنشاء آلية لاستعراض الأقران لتوطيد نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية بتعزيز الثقة بين الدول الأطراف والتمكين من إجراء تبادل مفصل للمعلومات وأفضل الممارسات بشأن تنفيذ الاتفاقية.

تود فرنسا أن تشير إلى التزامها ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الحرب، والجدير بالذكر أن فرنسا هي الدولة الوديعة. هذا الصك لا يزال أساسيا، كما أن الاتفاقيات الرئيسية التي ذكرتها والتي تحظر كلا النوعين من الأسلحة لم تصبح عالمية بعد. وهكذا تدعو فرنسا جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى البروتوكول بعد أن تفعل ذلك من دون مزيد من التأخير، أما بالنسبة للدول التي لديها تحفظات خاصة فتدعوها إلى سحب تلك التحفظات.

لا ينبغي لأحد أن يتصور أن استخدام أسلحة الدمار الشامل سيظل أمرا من دون مساءلة أو من دون عقاب. وفي هذا السياق، تواصل فرنسا تقديم الدعم الكامل لإنشاء آلية تحقيق يمكن أن تساعد الأمين العام في حالة أي استخدام مزعوم لتلك الأسلحة. وتكرر فرنسا بأنها سوف تستجيب وفقا لقدراتها لطلب بعينه للمساعدة في تنفيذ هذا الصك.

إن المسألة المتعلقة بوسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل أساسية أيضا لهذه المناقشة. وفي مناسبات عدة، بيّن مجلس الأمن، وبخاصة من خلال القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ١٨٨٧ و (٢٠٠٩) و ١٩٧٧ (٢٠١١)، بأن انتشار أي قذائف قادرة على حمل أسلحة دمار شامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

كلنا نعرف عن برامج القذائف التسيارية الإيرانية والكورية الشمالية، لا سيما مواصلة التقدم فيها. إن الأنشطة الحالية التي تقوم بها الحكومة السورية مرتبطة بتطوير قذائفها، بدعم محتمل من بلدان ثالثة، تبعث أيضا على بالغ القلق، لا سيما في سياق برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. تدين فرنسا إطلاق كوريا الشمالية لقذيفة جديدة بعيدة المدى في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢، مما يشكل انتهاكا آخر لقرارات مجلس الأمن.

وهكذا فإن القذائف مسألة مثيرة للقلق الجماعي مما يستوجب الأمر معالجتها على وجه السرعة. ويجب علينا أن نكثف جهودنا الرامية إلى تعزيز فعالية الترتيبات المتعددة الأطراف، لا سيما مدونة السلوك الدولية لكبح انتشار القذائف التسيارية، وتعزيز نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ما زالت التحديات الرئيسية قائمة. نؤيد على وجه الخصوص، الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على مدونة لقواعد السلوك. ونحن مصممون على الاستمرار في زيادة مستوى وعي المجتمع الدولي بهذا الخطر، وتشجيع الشفافية في مجال القذائف التسيارية.

السيدة أرنيكليف (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن الرسالة الهامة المستخلصة من المناقشة العامة للجنة، وليس أقلها، هذه المجموعة من المسائل المواضيعية، تفيد بأن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يبعث على الأسى، وينبغي أن يخضع المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال البشعة إلى المساءلة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ترحب النرويج باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وبالقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٧ أيلول/سبتمبر بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا. انضمت سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ونتوقع منها الامتثال الكامل لأحكام الاتفاقية. لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن الحوادث التي وقعت مؤخرا عندما استُخدمت الأسلحة الكيميائية تبين الحاجة الملحة إلى مواصلة تعزيز المعايير لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية، المنصوص عليها في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

في العام الماضي احتفلنا بالذكرى السنوية الـ ١٥ لدخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، بينما هذه السنة وخلال وجودنا هنا نالت عن جدارة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية جائزة نوبل للسلام. لقد أدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دوراً حاسما في تخليص العالم من فئة واحدة من أسلحة الدمار الشامل.

ترحب النرويج بالنتيجة الناجحة لمؤتمر استعراض اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية المعقود في نيسان/أبريل، الأمر الذي سيزيد من عزمنا على تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية والحفاظ عليه. ووفر المؤتمر جدول أعمال تطلعيا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، يجب أن نضمن للمنظمة استمرار الحصول على الدعم السياسي والمالي لتنفيذ الولاية المنوطة بها. في السنوات الأخيرة قدمت النرويج التمويل الطوعي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عملها المتعلق بتشجيع التنفيذ على الصعيد الوطني، وتعزيز التعاون السلمي وفقا للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية.

ثمة رسالة هامة بعث بها المؤتمر الاستعراضي تتعلق بالإسراع بتنفيذ ركيزته المتعلقة بنزع السلاح. إن تدمير المخزونات القائمة

لم يكتمل بعد، وسوف يظل الهدف الأساسي للمنظمة في السنوات المقبلة. ونكرر أن تدمير الأسلحة الكيميائية في إطار زمني محدد لا يزال من بين المبادئ الأساسية لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وتشجع النرويج بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية على بذل قصارى جهدها للوفاء بالأهداف المتمثلة في تدمير تلك الأسلحة في أسرع وقت ممكن، وعلى نحو يمكن التحقق منه.

يؤدي التحقق أيضا دوراً حاسما في توفير الثقة بحيث تفي جميع الدول الأطراف بالتزاماتها بعدم الانتشار بموجب الاتفاقية. وستظل النرويج تناصر زيادة قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا المجال، بما في ذلك إمكانية القيام بعمليات التفتيش المباغتة. وبالمثل، فإن النرويج ما انفكت مقتنعة بأن مسألة تعطيل العوامل الكيميائية تستحق المزيد من الاهتمام.

كما يسر النرويج أن المجتمع المدني أُعطي الفرصة في مؤتمر الاستعراض الأخير. ولا نزال مقتنعين بأن مجتمع المنظمات غير الحكومية يؤدي دوراً هاما في استدامة معايير مكافحة الأسلحة الكيميائية.

إن الحادث الذي وقع في ٢١ آب/أغسطس أظهر أن الحظر المفروض على فئة من أسلحة الدمار الشامل غير كاف في حد ذاته لمنع استخدامها. بينما تم عن صواب تكريس الكثير من التركيز على الأسلحة الكيميائية، علينا أن نقوم بالأعمال التحضيرية اللازمة فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُمية. من حسن الطالع أن المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وفر لنا خارطة طريق لزيادة توطيد هذا الصك. أما فيما يتعلق بإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، فترحب النرويج بانضمام الكاميرون، وناورو، وغيانا وملاوي إلى الاتفاقية.

لا تزال النرويج ملتزمة بالعملية الحالية التي يتم القيام بها ما بين الدورات والتي اعتُمدت في المؤتمر الاستعراضي. ووفرت تلك العملية ميدانيا عمليا ومبتكرا لتعزيز التعاون في مجال تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية على الصعيد الوطني. نحن سعداء للطريقة البناءة التي تساعد اجتماع الخبراء في النهوض بعمل اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وعلاوة على ذلك، تولي النرويج أهمية كبيرة لتدابير بناء الثقة كوسيلة للبرهان بصورة كاملة على الوفاء بالالتزامات التي حددتها اتفاقية الأسلحة البيولوجية. بينما تسلم بأن تدابير بناء الثقة طوعية في طابعها، تحض النرويج جميع الدول الأطراف على استخدام آلية الإبلاغ.

على مدى السنوات الماضية، ما فتئت النرويج تقدر تقديرا كبيرا العمل بصورة وثيقة مع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومع إندونيسيا في تعزيز السلامة الإحيائية والأمن الإحيائي والتعاون السلمي، كما نصت على ذلك المادة العاشرة من المعاهدة.

وقد أثبتت وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية بجلاء قيمتها المضافة بشأن خدمة الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبشأن التعاون الوثيق مع وكالات دولية أخرى من قبيل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. ومن المهم أن نستمر في تزويد هذه الوحدة بالدعم السياسي والمالي اللازم.

وأود أن أقول بضع كلمات حول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن النرويج مستعدة للمضي قدما في المداولات المتعلقة بكيفية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهي تؤيد القرار الذي يتخذ سنويا في الجمعية العامة حول هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألاّ نتأخر عن تعزيز تدابير الشفافية المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي المدنية. ونحن ممتنون للعمل الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي بخصوص وضع مدونة دولية لقواعد السلوك بشأن

أنشطة الفضاء الخارجي، ونتطلع إلى المشاورات المفتوحة التي ستعقد في بانكوك في وقت لاحق من هذا العام.

أخيرا، تشارك النرويج الآخرين في الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي الكامل على مدونة لاهاي لقواعد السلوك، بغية منع انتشار القذائف التسيارية.

السيد غيليوناس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وأود الآن أن أوضح بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لليتوانيا.

إن الأسلحة الكيميائية ما فتئت محظورة لقرابة قرن من الزمن، واستخدامها انتهاك خطير للقانون الدولي وجريمة من جرائم الحرب. وليتوانيا تدين استخدامها مؤخرا في سوريا، وتشيد بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى كفالة ألاّ تحدث مثل هذه الهجمات مرة أخرى. وفي هذا السياق، إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هما الآن أكثر من أي وقت مضى في طليعة جهود نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف. لذلك، نود أن نضم صوتنا إلى الأصوات التي تهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتلقّي جائزة نوبل للسلام.

ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) وبقرار المجلس التنفيذي التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر بوصفهما خطوة رئيسية نحو التصدي الدولي للأزمة في سوريا على نحو قوي ومستدام وموحد. ونحيط علما بانضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وندعوها إلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرار المجلس ٢١١٨ (٢٠١٣)، وقرار المجلس التنفيذي التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وترحب ليتوانيا أيضا بالنجاح في إنجاز التقرير النهائي للمؤتمر الثالث للدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي انعقد في لاهاي خلال نيسان/أبريل ٢٠١٣، وفي اعتماده بتوافق الآراء. ونحن نأسف لفوات الموعد النهائي لتدمير الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٢، ونتوقع استكمال تدمير المخزونات المتبقية في أقرب وقت ممكن في إطار التحقق من جانب الأمانة التقنية التابعة للمنظمة. في الوقت نفسه، وبينما تتراجع مخزونات الأسلحة الكيميائية وتظهر تهديدات جديدة، يتعين على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تتكيف. ويتعين عليها بشكل خاص أن تركّز على الحيلولة دون عودة ظهور أسلحة كيميائية، مع الاحتفاظ بالقدرة على التصدي للأزمات.

وما فتئت ليتوانيا تؤكد على الحاجة إلى مواجهة التحديات الناجمة عن الذخائر الكيميائية الملقاة في البحر. ونحن نعتقد أن إطارا يسمح بتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات بشكل طوعي من شأنه أن يشكّل إضافة تمس الحاجة إليها، بغية البناء عليها وتعزيز الجهود الإقليمية الراهنة. وتعتزم ليتوانيا أن تقدّم في اللجنة الثانية مشروع قرار هذا العام بشأن الذخائر الكيميائية الملقاة في البحر.

إن احتمال إساءة استخدام علوم الحياة وخطر استحداث الأسلحة البيولوجية يشكّل تحديا رئيسيا آخر للمجتمع الدولي. وتلتزم ليتوانيا باتفاقية الأسلحة البيولوجية بوصفها حجر الزاوية في الجهود الدولية لمنع تطوير العوامل البيولوجية واستخدامها كأسلحة على الاطلاق. ونحن نؤكد أهمية توفير التعاون والدعم على الصعيد الدولي لتعزيز الهياكل والقدرات الوطنية بغية الوقاية من الأمراض المعدية للإنسان والحيوان والنبات، والكشف عنها وعلاجها. وما فتئت ليتوانيا ملتزمة التزاما بعيد الأمد بوضع تدابير للتحقق من الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وينبغي أن يكون هناك تركيز آخر على العمل لتعزيز الدفاعات ضد الأمراض المعدية، عن طريق تحديد التهديدات

الحالية والناشئة التي تتعرض لها صحة البشر نتيجة تلك الأمراض، وتقييمها والإبلاغ عنها. ومن الضروري أن تتضافر جهود الهيئات الوطنية والمنظمات الدولية من أجل توفير الحماية الصحية، بغية تعزيز وتطوير نظامَي مراقبة الأمراض والإنذار المبكر على مستوى القارة.

واعترافا بالتهديد الخطير للإرهاب البيولوجي، تؤكد ليتوانيا من جديد التزامها بتعزيز الأمن البيولوجي، بما في ذلك عن طريق التنفيذ الكامل للمتطلبات الدولية ذات الصلة. وتتقيد ليتوانيا تماما بالمبدأ القائل إن السلامة شرط مسبق لاستخدام التكنولوجيا البيولوجية على نحو مسؤول ومستدام، وهي على استعداد لمشاطرة تجربتنا في الميدان.

السيدة ليديزما هرنانديز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إن وجود أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وكوبا تكرر دعوتها إلى نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة، بما في ذلك حظر جميع أسلحة الدمار الشامل. ونحن ندين استخدام الأسلحة الكيميائية وأي سلاح آخر من أسلحة الدمار الشامل، بصرف النظر عن مكان استخدامها، وكائنا من كان مستخدمها.

إن الجهود التي تبذلها الدول لنزع السلاح ينبغي أن ترمي إلى القضاء التام والكامل على هذه الأسلحة، ومنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ونكرر ضرورة وفاء جميع الدول بالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في جميع جوانبها.

وترحب كوبا بالوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي مكّنتنا من إعادة تأكيد المبادئ والأهداف الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية، والتمسك بالتوازن بين ركائزها الأربع الأساسية: التدمير، والتحقق، والمساعدة، والتعاون الدولي. وتؤدي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دورا هاما في تعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بين دولها الأطراف، وبخاصة بين أقل البلدان نموا. ويجب اعتماد خطة عمل من أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن كوبا لا تمتلك أي نوع من أسلحة الدمار الشامل، وهي لا تنوي امتلاكها على الاطلاق. وبما أن كوبا دولة طرف في الصكوك القانونية الدولية التي تحظر مثل هذه الأسلحة، فهي تجدد التزامها الراسخ بالتنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكامها. في مقابل ذلك، نحن نؤيد جميع الإجراءات الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. وفي هذا الصدد، نرحب بانضمام سوريا إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

والتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية المهملة، ضمن المواعيد النهائية المحددة هو الهدف الرئيسي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وسيظل هدفها الرئيسي. ومن الضروري أن يتقيّد أكبر حائزي الأسلحة الكيميائية تقيدا صارما بمواعيد التدمير النهائية التي جرى تمديدها أصلا. وإلاّ فسوف يهددون مصداقية اتفاقية الأسلحة الكيميائية ونزاهتها. ومن الضرورة الملحة أيضا كفالة العمل على إزالة أي أحكام تمييزية تناقض الاتفاقية روحا ونصا، وهي الأحكام التي لا تزال دول محددة تفرضها على بعض الدول الأطراف بشأن نقل المواد والمعدات والتكنولوجيات في المجال الكيميائي للأغراض السلمية. ونسلط الضوء على حقيقة أن أهداف الاتفاقية يمكن أن تتحقق بشكل أفضل من خلال ابرام اتفاقات تفاوضية، وعالمية، وشاملة، وغير تمييزية على الصعيد المتعدد الأطراف.

وتكرر كوبا التزامها القاطع بالتنفيذ الصارم لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وتؤيد جميع الإجراءات المتخذة لكفالة عالميتها. والاستخدام المحتمل لأية عوامل

بيولوجية أو تكسينية بيولوجية يجب استبعاده تماما. ونحن نرحب بالنتائج المُرضية التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، لا سيما بشأن التعاون الدولي.

ومع ذلك، تعتقد كوبا أن قدرا كبيرا لا يزال يتعين القيام به لتحقيق التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة العاشرة من الاتفاقية. ونحن نتمسك بأهمية تعزيز التعاون الدولي للأغراض السلمية، بما في ذلك التبادلات العلمية في سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتنفيذ المادة العاشرة أولوية بالنسبة إلى البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية.

نعتقد أن السبيل الوحيد لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية يتمثل في اعتماد بروتوكول ملزم قانونا يسد الثغرات التي لا تزال موجودة في ذلك الصك لتشمل ركائزه الأساسية، بما في ذلك التعاون الدولي والتحقق من جميع مواد الاتفاقية بطريقة واسعة ومتوازنة.

يتشاطر بلدي القلق الدولي المشروع إزاء مخاطر احتمال حصول المجموعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل، ونشدد على أن هذه المخاطر لا يمكن إزالتها من خلال التطبيق الانتقائي للتدابير التي تحد من الانتشار الأفقي بينما تتجاهل الانتشار الرأسي ونزع السلاح. وإذا كنا حقا نخطط لمكافحة أي استخدام محتمل لأسلحة الدمار الشامل على أيدي الإرهابيين، فلا بد لنا من اتخاذ عمليات وإجراءات سريعة في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل.

تشدد كوبا على ضرورة ضمان أن اي تدبير يتخذه مجلس الأمن لا ينبغي له بأي شكل من الأشكال أن يقوض السلطة المركزية للجمعية العامة والمعاهدات المتعددة الأطراف القائمة والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

وعلى نفس المنوال، نكرر أن اي مبادرات انتقائية وعشوائية تروج لها مجموعة من البلدان خارج السياق المتعدد الأطراف، فإنه فضلا عن المساهمة الإيجابية لها، فإنها تقوض دور الأمم المتحدة في الكفاح ضد أسلحة الدمار الشامل من جميع جوانبه.

في الختام، نؤكد مجددا التزام كوبا الثابت بهدف القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل. سوف نساهم في كل فرصة تتاح لتعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في ذلك الصدد.

الرئيس: اعطي الكلمة لممثلة هنغاريا لعرض مشروع القرار A/C.1.68/L.10.

السيدة كورومي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): في أعقاب ممارسة السنوات السابقة، يشرف هنغاريا عرض مشروع القرار A/C.1.68/L.10 بموجب البند ١٠٦ من جدول الأعمال المعنون: ”اتفاقية حظر استحداث، وانتاج، وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة“.

قُدم مشروع القرار لكي تنظر فيه اللجنة في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر، ويرتكز النص على القرار ٧٧/٦٧ المتخذ في عام ٢٠١٢، وقد تم تحديثه ليجسد أخر التطورات. قبل تقديم مشروع القرار، عقد وفدنا مناقشات بشأن النص في جنيف وفي نيويورك. وقد حاولنا مراعاة وجهات النظر المعرب عنها في هذه المشاورات للتعبير عن الشعور العام للدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية.

أود أن اشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات على تعاونها.

إن مشروع قرار هذا العام يحتفظ بجميع عناصر القرار ٧٧/٦٧ الذي أتخذ بتوافق الآراء. ولا يحتوي إلا على تغييرات طفيفة، وبالتحديد تحديث للفقرة الثانية من الديباجة فيما

يتعلق بعدد من الدول الأطراف، وعلى إشارة في الفقرة ٤ من المنطوق إلى الاجتماعات التي عقدت بين الدورات منذ أن اتخذ القرار السابق. ويكفل التغيير في الفقرة ١١ من المنطوق بأن يدرج بند جدول الاعمال في جدول أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

تود هنغاريا أن تظل المتبني الوحيد لمشروع القرار المتعلق باتفاقية حظر واستحداث، وانتاج، وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة.

يأمل وفدي، كما كان عليه الحال في السابق، أن تتخذ اللجنة قرار هذا العام من دون تصويت.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إن هولندا بالإضافة إلى تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، تود أن تشدد على التطورات الأخيرة التالية.

أولا نهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تتخذ من لاهاي مقرا لها على حصولها على جائزة نوبل للسلام.

انها جائزة استُحقت عن إنصاف وجاءت في أوانها للجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة في تحقيق أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا سيما الآن، كون المنظمة تؤدي دورا حيويا وهاما في تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا.

ويمكن ايضا أن ينظر الى جائزة نوبل للسلام هذه بوصفها مكافأة على نجاح الدبلوماسية في مجال السياسة الأمنية.

ترحب هولندا ترحيبا حارا بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في ٢٧ ايلول/سبتمبر وبقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا، ارتكازا على الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد كيري، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد لافروف. ونؤيد تنفيذ هذين القرارين بتقديم مساهمة مالية الى منظمة الأسلحة الكيميائية قدرها ١,٥ مليون يورو.

وعلاوة على ذلك، تقدم هولندا دعما لوجستيا وتقدم الموظفين للبعثة المشتركة في سوريا بين الأمم المتحدة ومنظمة الأسلحة الكيميائية. ونهنئ ابنة بلدنا، السيدة سيغريد كاغ على تعيين الامين العام لها منسقة خاصة للبعثة المشتركة. ومن الجدير بالذكر أن السيدة كاغ لديها خبرة واسعة في المنظمات الدولية وفي المنطقة. نتمنى لها كل النجاح في المهام البالغة الصعوبة التي أُنيطت بها.

ان الفرصة المتاحة فرصة تاريخية، والتحدي هائل. ويتطلبان الدعم الكامل منا جميعا. ولكن الأمر يتوقف أولا وأخيرا على النظام السوري لكي يظهر للأمم المتحدة ولمنظمة الأسلحة الكيميائية ولأعضاء المجتمع الدولي تعاونه الكامل والمخلص في تدمير ترسانته من الأسلحة الكيميائية بالكامل وتدمير مرافق انتاجها. إن الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية في سوريا أو في أي مكان في العالم لا يمكن ابدا تكراره. ويجب محاسبة المسؤولين عن استخدامه.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن استخدام الأسلحة الكيميائية في الصراع الدائر في سوريا يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الانساني الدولي. تدين سويسرا بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع الظروف. وفي غاية الاهمية منع وقوع أي انتهاكات أخرى من هذا القبيل وعدم السماح لهذه الجرائم بأن تمر من دون عقاب. إن انضمام سوريا الى اتفاقية الأسلحة الكيميائية يشكل خطوة هامة صوب تحقيق ذلك الهدف وخطوة هامة نحو عالمية الاتفاقية. ومن الجوهري أن تمتثل سوريا امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

ترحب سويسرا بقرار مجلس الامن ٢١١٨ (٢٠١٣) وبقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تدمير مخزونات سوريا من الاسلحة الكيميائية. وتؤدي منظمة

حظر الأسلحة الكيميائية دورا رئيسيا في هذا الميدان ونحن مقتنعون بأن الدول ستقدم كل دعمها اللازم لتلك البعثة. وقد ساهمت سويسرا بالفعل بمبلغ مليون فرانك سويسري في الصندوق الاستئماني الخاص للمنظمة، وهي على استعداد لتقديم المساعدة المادية إذا اقتضى الامر ذلك.

في نيسان/ابريل، اجتمعت الدول الاطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في لاهاي للمشاركة في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ترحب سويسرا باعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء التي، في جملة امور، شددت على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي وتقديم المساعدة بموجب المادة التاسعة واستمرار تقديم الدعم للمنظمة في تحضيراتها لإجراء تفتيشات مباغتة وإجراء تحقيقات في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤيد بلدي بالكامل دعم المؤتمر الاستعراضي لمبادرة تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (المنظمة) في دورها كمستودع عالمي للمعارف المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولئن كان المؤتمر ناجحاً بشكل عام، من الواضح أنه لم يتمكن من إحراز تقدم بشأن عدد من القضايا الهامة. وبصفة خاصة، تؤكد سويسرا من جديد رأيها من أنه، لكفالة الشفافية والثقة بين الدول الأطراف، لا بد من الشروع في نقاش شامل ومركز بشأن تعجيز العناصر الكيميائية ووضعها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسويسرا تخشى أن يؤدي الصمت وعدم اليقين اللذان يكتنفان استخدام المواد الكيميائية السامة، بخلاف عوامل مكافحة الشغب المستخدمة للحفاظ على النظام، إلى تقويض أهداف الاتفاقية. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن سويسرا لن تألو جهداً من أجل إجراء نقاش حول تلك المسألة في إطار المنظمة.

وإذا كان لاتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تحقق أهدافها، لا بد من تطبيقها على المستوى الوطني. ولذلك، تحث سويسرا الدول الأطراف كافة على السهر على تنفيذ كل الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاقية. وتدمير المخزونات الوطنية من الأسلحة الكيميائية يظل موضوع الساعة بالنسبة لعدد من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسويسرا يؤسفها عدم احترام الدول الأطراف كافة للموعد النهائي لتدمير كل الأسلحة الكيميائية المعلن عنها. ومع ذلك، فإننا نرحب باتفاق الدول الأطراف على كيفية المضي قدماً بشأن هذا الملف، وندعو الدول التي لا تزال حائزة لأسلحة كيميائية إلى مضاعفة جهودها لتدمير كل المخزونات المتبقية في أقرب وقت ممكن.

وفي ختام تناولي لهذا الموضوع، أود أن أضيف أن سويسرا ترحب بإسهامات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الماضي وفي المستقبل بهدف التمكين من عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط – ويتسق هذا الهدف مع هدف إضفاء طابع العالمية على الاتفاقية.

والتحديات التي نواجهها بشكل جماعي لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتنفيذها لا تزال كبيرة. وسويسرا إذ ترحب بالأجواء البناءة التي سادت خلال برنامج ما بين الدورتين هذا العام، فإن مواجهة تلك التحديات تتطلب بذل جهود إضافية هائلة بغية التشجيع على تبني آراء مشتركة واتخاذ تدابير فعالة. وفي هذا السياق، أود أن أتطرق إلى بعض القضايا الرئيسية.

أولاً، إننا نحيي الجهود التي تبذلها رئاسة اتفاقية الأسلحة البيولوجية من أجل إتاحة الفرصة لعدد متزايد من الدول لعرض آرائها. فالمشاركة النشطة لجميع الدول الأطراف أساسية لتطبيق المعاهدة بشكل فعال.

ثانياً، إن تنفيذ أحكام الاتفاقية على المستوى الوطني شرط أساسي لحظر فعال ودائم للأسلحة البيولوجية. وفي هذا

السياق، ترحب سويسرا بالمناقشة المفاهيمية حول ما يشكل امتثالاً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي مناقشة نشارك فيها بشكل فعال أيضاً. وهذه المناقشة أساسية، بالنظر إلى التقدم العلمي والتكنولوجي السريع في مجال علم الأحياء. وكفالة امتثال الدول الأطراف لأحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية بدقة أمر بالغ الأهمية للأمن الدولي.

ثالثاً، من الأهمية الحيوية أن تواكب اتفاقية الأسلحة البيولوجية الوتيرة المتسارعة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مجال علم الأحياء. وهذا التطور يثير عدداً من التحديات فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية واستدامتها على المدى الطويل. ونعتقد أن الآلية الحالية ما بين الدورتين لا تكفل الاستدامة والكفاءة الضروريتين لمواجهة هذا التحدي. وينبغي استكشاف خيارات أخرى أكثر فعالية. وقد انشأنا هيكلاً خاصاً لاستعراض أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي وأثرها على اتفاقية الأسلحة البيولوجية بصورة منهجية وشاملة.

رابعاً، إن سويسرا تولي أهمية خاصة لتدابير بناء الثقة، لأنها تشكل أداة أساسية لتعزيز الشفافية والثقة بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. والآلية الحالية لا تزال تعاني من أوجه القصور والمشاركة المتدنية، على الرغم من المبادرات الهامة التي برزت خلال السنوات الخمس الماضية. ويجب اتخاذ تدابير إضافية لضمان مشاركة أكمل وكفالة تلبية تلك الآلية للتوقعات. ونحتاج أيضا إلى الاتفاق على آراء مشتركة بشأن معالجة الكميات الكبيرة من المعلومات المقدمة من الدول الأطراف وكيفية التعامل مع الأمور المبهمة والشكوك والشبهات.

إن الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية تشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي والأمن البشري. وعلى المجتمع الدولي أن يتأكد من أن الخطر الذي تمثله تلك الأسلحة واستخدام المواد الكيميائية السامة والكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض لأغراض عدائية قد تم القضاء عليه إلى الأبد. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من الإبقاء على الحظر العالمي على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وعلى جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تفعل ذلك في أقرب الآجال.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا لعرض مشروع القرار A/C.1/68/L.32.

السيد زيلينسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه المرة الأولى التي يأخذ وفدي الكلمة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على توليكم واجباتكم الهامة. وبولندا تؤيد عملكم كل التأييد.

وتؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً.

يشرفني ويسعدني أن أعرض، نيابة عن وفد بولندا، مشروع القرار A/C.1/68/L.32، المعنون ”تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشأن حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة“. إن العمل المتواصل وانفراد بولندا بتقديم مشروع القرار بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هو إسهام بولندا في الجهود الرامية لتخليص العالم من الأسلحة الكيميائية.

ومشروع القرار يؤكد على الدور الاستثنائي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولأكثر من ١٦ عاماً، مافتئت هذه الاتفاقية تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، ومؤخراً من خلال توفير أساس لنزع سلاح البرنامج الكيميائي في سوريا. وأكدت الاتفاقية أهميتها وصلاحيتها من حيث الممارسة. والدور الفريد والاستثنائي للاتفاقية أقرته لجنة نوبل مؤخراً أيضاً من خلال منح جائزة نوبل للسلام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي كل عام، يعرب مجتمع الأمم المتحدة عن دعم لا لبس فيه لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وحظر الأسلحة الكيميائية من خلال اعتماد القرار بدون تصويت. ومشروع القرار لهذا العام يكتسي أهمية خاصة. فهو يؤكد وحدة الأمم المتحدة في وضع استثنائي عندما استخدمت الأسلحة الكيميائية في سوريا وعندما انضمت سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبعد التأييد التوافقي في ٢٧ أيلول/سبتمبر لقرار المجلس التنفيذي للمنظمة وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، نعتقد أن قرار اللجنة الأولى بشأن تنفيذ الاتفاقية ينبغي أن يحظى أيضاً بتأييد توافقي.

يعكس مشروع قرار هذا العام أيضا نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي عقدت في لاهاي في شهر نيسان/أبريل برئاسة بولندا. وتسهم الوثيقة الختامية للمؤتمر، التي اعتمدت بتوافق الآراء، في زيادة تعزيز مهمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتقدم إرشادات بخصوص الأبعاد المستقبلية لذلك التنفيذ وتنعكس بشكل جيد في مشروع القرار. لذلك السبب، فإن المشروع أطول مما كان عليه في السنوات السابقة. وفي نفس الوقت، نود أن نكرر أن مشروع القرار سيتطور ليعكس التغييرات الحاصلة في تنفيذ الاتفاقية، وسوف يكون أكثر إيجازا في السنوات القادمة.

خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة الموسعة التي حضرها العديد من الوفود، تلقينا دعما واسع النطاق وإعرابا عن الاستعداد للانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المقترح. وأود أن أعرب عن امتناننا لجميع الوفود المشاركة في تلك المشاورات. لقد أكدت وجود دعم سياسي واسع في الأمم المتحدة للتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومشروع القرار المقدم اليوم هو تعبير عن ذلك الدعم.

يطلب وفد بولندا اعتماد مشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بدون تصويت.

السيد كاتالينا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود إبداء الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

أولا، فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فإننا نريد أن نهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على حصولها مؤخرا على جائزة نوبل للسلام، مما يشكل اعترافا بأهمية إسهامها في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

إن إسبانيا ترحب ببدء العمل في تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، وذلك تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ونحن ننتظر باهتمام كبير التقرير الأول للبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بقيادة المنسقة الخاصة السيدة كاغ، الذي سيقدم إلى مجلس الأمن قريبا. وسوف نتابع أيضا باهتمام عرض الأمين العام القادم إلى مجلس الأمن بشأن نتائج التحقيقات التي قام بها الفريق الذي يرأسه البروفيسور سلستروم بشأن ما تبقى من مزاعم عن احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، في تواريخ مختلفة عدا الهجوم المؤكد الذي حصل في ٢١ آب/أغسطس. إننا ندعو السلطات السورية إلى التعاون مع أفرقة التفتيش، من أجل الانتهاء من تدمير الأسلحة الكيميائية في الآجال المتفق عليها.

علاوة على ذلك، كان انضمام سوريا إلى النظام الدولي المتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية أحد المسائل العالقة، لتعزيز مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتعتقد إسبانيا في

هذا الصدد، أنه يجب فرض نهج عملي عن طريق اتباع جدول أعمال واقعي يتضمن خطوات تدريجية.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، ترى إسبانيا أن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، الذي لا يزال غير مكتمل، وإنشاء نظام فعال للتحقق، يشكلان هدفين واضحين، يتعين علينا مواصلة العمل في اتجاه تحقيقهما. ونحن نعتقد أيضا أنه من المهم تعزيز الأسس الأخلاقية للبحوث العلمية في مجالات الطب وعلم الأحياء والكيمياء الحيوية، فضلا عن استخداماتها التجارية المشروعة، بوصفها عناصر مكونة لسياسة وقائية في مجال عدم الانتشار.

ووفقا لالتزامات إسبانيا المترتبة عليها بموجب اتفاقية عام ١٩٧٢، فقد قامت بصياغة ورقة عمل، برعاية مشتركة من إيطاليا وشيلي وكولومبيا والمكسيك، قدمت خلال اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢. وتلك الوثيقة، التي يجري تعميمها في القاعة، إلى جانب بيان إسبانيا هذا، تقترح اعتماد مدونة قواعد سلوك للعلماء، من أجل التطبيق العام في مجال العلوم الطبية والبيطرية والزراعية والرياضية والهندسية، ذات الصلة باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن نعتقد أن وضع مدونة مشتركة متوازنة بشكل جيد وقائمة على توافق الآراء، لن يدعم فقط تطورا مهنيا أفضل، ولكنه سيمثل أيضا أداة مفيدة يستفيد منها الأمنان الوطني والدولي.

أخيرا، أود أن أتطرق إلى الدور الأساسي الذي يضطلع به قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في سياق مكافحة الانتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الإرهابيين والجريمة المنظمة. إن إسبانيا تتعاون في تطوير آليات فعالة وذات كفاءة لمنع وصول المواد والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها في صنع أسلحة الدمار الشامل إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول والحد من انتشارها فيما بين تلك الأطراف. وتشمل تلك الجهود خطط في مجال الأمن والبنية التحتية اللازمة والمنشآت الكيميائية والبيولوجية والرقابة على صادرات الدفاع والمواد ذات الاستخدام المزدوج .

وتود إسبانيا التأكيد على أهمية التعاون الدولي في هذا المجال، وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نتعاون مع البلدان الأخرى لتعزيز تلك القدرات الوقائية والرقابية. ولذا فإن إسبانيا تعد، بالتعاون مع المكسيك، لعقد حلقة دراسية في مدريد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، سنتناول كل هذه المسائل خلالها.

السيد كيلرمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالمسألة المحددة المتمثلة في أسلحة الدمار الشامل الأخرى، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق هذا الصباح ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد ذكرتنا الأحداث الأخيرة في الجمهورية العربية السورية مرة أخرى بأهمية الصكوك الدولية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والعواقب الإنسانية الوخيمة المرتبطة باستخدام هذه الأسلحة. وبالنسبة لوفد بلدي، من الواضح أن القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل، ينبغي أن يظل أحد أولوياتنا الرئيسية. ويتضمن ذلك، التنفيذ الكامل وغير التمييزي لجميع أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقد أثار التصعيد الأخير الذي شهده الصراع في الجمهورية العربية السورية، قلق جنوب أفريقيا. إننا ندين استخدام الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أنه لا يوجد سبب يمكن أن يبرر استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل من قبل أي جهة تحت أي ظرف من الظروف. ونرحب بانضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونعتقد أنه من الضروري أن تقدم جميع الأطراف والمجتمع الدولي الدعم والتعاون بشكل كامل إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي تضطلع بولايتها فيما يخص التحقق، وتأمين وتدمير جميع

الأسلحة الكيميائية في سوريا في أقرب وقت ممكن، في حدود الإطار الزمني المتفق عليه.

ومن دواعي سرورنا أيضا النتائج الناجحة التي حققتها الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وندعو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن فرادى الدول الأطراف، إلى العمل معا لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف الحائزة الثلاث، التي لم تف بالموعد النهائي وهو ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الذي حددته الاتفاقية كموعد نهائي جرى تمديده لتدمير أسلحتها الكيميائية.

إننا ندعو تلك الدول إلى مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة، من أجل احترام مواعيد إنجاز الخطة المتفق عليها فيما يخص أنشطتها الفردية المتعلقة بالتدمير.

وثمة تحد آخر لا يزال قائما بالنسبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يتطلبمن جميع الدول الأطراف أن تبذل جهودا عاجلة ومنسقة، يتمثل في الصبغة العالمية للاتفاقية. ولذلك، ينبغي للدول الأطراف مضاعفة جهودها لتشجيع الدول غير الأطراف بعد في الاتفاقية على الانضمام إليها. وفي هذا السياق، تهنئ جنوب أفريقيا الصومال على انضمامه للاتفاقية.

وتدعو جنوب أفريقيا أيضا إلى التنفيذ الكامل وغير التمييزي لجميع مواد الاتفاقية، من أجل ضمان بقائها مناسبة لجميع الدول الأطراف فيها. ونحن نواصل تشجيع التعاون والمساعدة الدوليين، وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المنظمة لمساعدة الدول الأطراف التي لم تمتلك أبدا أسلحة كيميائية وليس لديها أنشطة كيميائية لتعلن عنها، لتطوير قدراتها وصناعتها الكيميائية. ونحن نعتقد أن ذلك، سوف يعزز إلى حد كبير قدرة الدول الأطراف على الإسهام في صون السلم والأمن، وسيسلط الضوء على إسهام الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية في تلبية احتياجاتها الإنمائية.

وفي نفس السياق، نود أن نؤكد ضرورة استمرار استعداد المنظمة لتقديم المساعدة والحماية من الهجمات بالأسلحة الكيميائية، وتهديد جميع الدول الأطراف فيها، لما لها من دور خاص في منع وصول الأطراف الفاعلة من غير الدول للأسلحة الكيميائية، وتقديم المساعدة في حالة وقوع هجوم كيميائي.

لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة أيضا بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، لضمان تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في منع التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية. ولا يزال يساور وفد بلدي القلق بوجه خاص جراء التهديد الذي تشكله الكائنات الحية التي تنمو بشكل طبيعي، فضلا عن تلك التي يمكن أن تصنع بشكل متعمد، ويجري التلاعب بها لاستخدامها كأسلحة دمار شامل. ومن الأهمية بمكان تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية.

وبالإضافة إلى الفوائد الأمنية الواضحة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، تحتوي تلك الاتفاقية أيضا على أحكام هامة فيما يخص التعاون والمساعدة التقنيين، اللذين يمكن أن يعززا قدرة المجتمع الدولي على مكافحة الآثار المنهكة للمرض على صحة الناس وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. لذلك، تعتقد جنوب أفريقيا أن المطلوب هو المزيد من التنسيق والمساعدة الدوليين، للتخفيف من عبء التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية. ويمكن زيادة استكشاف مبادرات مثل التبادل في مجال العلوم البيولوجية والتكنولوجية، وتعزيز بناء القدرات في مجال مراقبة الأمراض وكشفها وتشخيصها واحتواء الأمراض المعدية، ضمن أشياء أخرى كثيرة.

وتتيح عملية ما بين الدورات التي تم الاتفاق عليها خلال المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، فرصة

للدول الأطراف لتعزيز تنفيذ الاتفاقية في بعض المجالات الهامة. ونظل نأمل في أن تستفيد الدول الأطراف بشكل كامل من عملية ما بين الدورات، والتدابير المتفق عليها خلال المؤتمر الاستعراضي من أجل تعزيز أهداف الاتفاقية.

وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالاهتمام المتزايد بعنصري التنمية والتعاون الواردين في الاتفاقية. وترى جنوب أفريقيا، ضرورة أن تعزز المادة العاشرة حق الدول الأطراف في المشاركة في أقصى قدر من التبادل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية للأغراض السلمية. ونحن نعتقد أن المادة العاشرة ذات صلة مباشرة بالصحة العامة، لا سيما في العالم النامي، حيث غالبا ما تكون الموارد شحيحة وغير كافية، ويمكن أن توفر رابطا بين الصحة على الصعيد الدولي، والتقدم التكنولوجي والوقاية من انتشار الأمراض المعدية في جميع أنحاء العالم. ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بالتعاون الوثيق مع البلدان في جميع أنحاء العالم، وداخل القارة الأفريقية فيما يخص تنفيذ الاتفاقية وتعزيز أهدافها.

إن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، هو أمر حاسم من أجل القضاء الفعال على جميع الأسلحة البيولوجية والكيميائية. لذلك، فإننا ندعو تلك الدول التي ليست طرفا بعد في الاتفاقية، إلى الانضمام إليها دون مزيد من التأخير.

السيد ماكونفيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إن أستراليا تثني على رئاستكم للجنة الأولى. ونظرا لضيق الوقت، سأقدم نسخة مختصرة من الخطاب المعد، الذي يوزع الآن.

لقد قدمت أحداث هذا العام تذكيرا واضحا بالتهديد الحقيقي للغاية الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، على السلم والأمن العالميين والإقليميين. وتمثل تلك الأحداث تذكيرا خطيرا، بشأن سبب استمرار التزامنا ببذل جهودنا الرامية للتصدي لانتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتذكرنا أيضا بالسبب في أننا يجب أن نظل واضحين بأنه لا توجد ظروف تبرر استخدام مثل هذه الأسلحة. ولا تزال أستراليا تشعر بقلق عميق جراء تلك التهديدات، التي أثبتت الأحداث المعاصرة، بأنها مستمرة وملحة.

وقد أعربت أستراليا على غرار العديد من البلدان، عن غضبها من استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في أحياء في دمشق في ٢١ آب/أغسطس. إن استخدام الأسلحة الكيميائية هو انتهاك فاضح للقانون الدولي، ومن الأهمية بمكان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العدالة.

لقد رحبت استراليا باعتماد مجلس الأمن للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) المتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا، فضلا عن القرار ذي الصلة الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد نصت تلك القرارات على إجراءات استثنائية للقضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا في إطار جدول زمني متسارع. وأوضحت أيضا بأن استخدام أي طرف وتحت أي ظرف للأسلحة الكيميائية، هو أمر شنيع لن يقبله المجتمع الدولي.

يجب أن ينصب تركيزنا الآن على التنفيذ الكامل والفوري لتلك القرارات. ونحن نشيد بالأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على ما قامتا به من جهد بالفعل، في ظل ظروف صعبة، للبدء في تدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية. إن الآجال الزمنية ضيقة، لكن يمكن التقيد بها، طالما تعاونت السلطات السورية دون قيد أو شرط مع كل المنظمات ونفذت التزامها المتعلق بضمان التدمير الكامل والنهائي والقابل للتنفيذ على نحو يمكن التحقق منه، لأسلحتها الكيميائية وجميع المواد والمعدات ذات الصلة.

إن مواجهة التهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، يتطلب الالتزام غير المنقوص بتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة له، وكذلك نظم الرقابة على الصادرات ذات الصلة.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفها معاهدة نزع السلاح الوحيدة المتضمنة قابلية للتحقق، وتنص على الحظر الشامل لفئة أسلحة برمتها، فهي تضطلع بدور كامل في مجال النظام الأمني الدولي، وجهود عدم الانتشار المبذولة على الصعيد العالمي. كما أن أستراليا ملتزمة بالعمل مع الآخرين لدعم قوة وسلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية. مع أخذ ذلك في الاعتبار، من دواعي سرور أستراليا دعم بولندا، التي تقدم مرة أخرى مشروع قرارها السنوي بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وكنا أيضا سعداء بالمشاركة بنشاط في الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي عقدت خلال شهر نيسان/أبريل. ويمكن للدول الأطراف أن تكون راضية عن الإنجازات التي حققتها الاتفاقية منذ دخولها حيز النفاذ، ولكن المطلوب مواصلة بذل الجهود لضمان استمرارية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وضمان عدم عودة ظهور الأسلحة الكيميائية.

ونشجع بقوة جميع الدول الاطراف التي لم تنفذ حتى الآن تنفيذا كاملا التزاماتها بالمادة السابعة على الاستمرار في جهودها لإنشاء سلطة وطنية وسن تشريع يشمل جميع المجالات الرئيسية للاتفاقية. وما برحت استراليا ملتزمة بضمان استمرار نجاح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

بما أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية حجر الزاوية في الجهود المتعددة الأطراف لمنع انتشار الأسلحة البيولوجية والسمية، فإنها تعتبر صكا رئيسيا لعدم الانتشار على الصعيد الدولي وهيكل نزع السلاح. ومع أن التطورات الأخيرة تشكل تحديا واضحا لاتفاقية الأسلحة البكتريولوجية فإنها تقوض أيضا أهميتها المعاصرة. إن التقدم في العلوم الإحيائية والتكنولوجيا الإحيائية ما برحا يجعلان السعي إلى برامج الأسلحة البيولوجية أكثر جدوى لدى عدد متزايد من البلدان إذا ما قررت أن تسير على هذا الدرب. وفي ذلك الصدد، يسر استراليا أن تشارك بهمة في اجتماع الخبراء لهذا العام.

إن التبادلات الاقليمية تسهم مساهمة هامة وبدرجة متزايدة في الجهود المتعددة الاطراف لمواجهة انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وتؤدي استراليا دورا نشطا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد سرنا هذا العام الانضمام الى الشركاء الإقليميين للاشتراك في حلقات عمل نظمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحكومتا ماليزيا وإندونيسيا.

إن التزام استراليا بتقوية عدم الانتشار يتجسد في دعمها الفاعل للعديد من الاتفاقات الدولية التي ترسخ أفضل الممارسات العالمية في مجال الرقابة على صادرات البنود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وتكنولوجيات القذائف التسيارية وغيرها من السلع والتكنولوجيات الحساسة. ونترأس فريق استراليا، وهو فريق تعاوني وطوعي يعزز الأمن العالمي بجعل المهمة أصعب وأكثر كلفة لمن تسول لهم أنفسهم العمل على نشر تلك الأسلحة. وفي الآونة الأخيرة، بدأ الفريق يعمل على إبراز خطر الأسلحة الكيميائية في سوريا وتشجيع جميع البلدان على زيادة التدقيق الشديد في صادرات سوريا لضمان عدم مساهمتها في ذلك الخطر.

إن نشاطنا في العام المقبل سوف يشهد عملية مستمرة لتحديث وتجديد معيار الرقابة ووضع أوسع برنامج ممكن للتواصل. وتحقيقا لتلك الغاية، نخطط لعقد اجتماع تدشيني لفريق استراليا بالاقتران مع اجتماعنا التنفيذي بين الدورات الذي سيعقد في بودابست في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. شهدت جهودنا زيادة في عدد البلدان التي تعول على عمل فريق استراليا.

كذلك فان المبادئ التوجيهية لفريق استراليا في الرقابة على الصادرات توفر معيارا دوليا لمساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الوفاء بالتزاماتها عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وما يزال ذلك القرار في غاية الاهمية في التصدي لتحدي انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن تنفيذ الدول الأعضاء تنفيذا كاملا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ما برح يمثل أولوية في الأمن الدولي. لذلك السبب تقوم استراليا أيضا بدور نشط في مبادرة أمن عدم الانتشار.

ولكن على الرغم من تلك الجهود لا تزال توجد تحديات كبيرة. ومن مهمتنا الجماعية أن نكفل بأن نتعاون وأن ننسق جهودنا للتصدي لتلك التحديات الجديدة.

السيد تورو – كارنيفالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد الجمهورية البوليفارية البيانين اللذين أدلى بهما سابقا ممثل اندونيسيا بالنيابة عن بلدان عدم الانحياز وممثل سورينام بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم امريكا الجنوبية.

يعتبر وفدي أن الانتشار الرأسي والأفقي لأسلحة الدمار الشامل يهدد السلم والأمن الدوليين وبقاء البشرية. وهكذا فإن بلدنا يكرر نداءه من أجل القضاء على تلك الأسلحة المدمرة، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية، انسجاما مع الصكوك الدولية ذات الصلة التي تحظر انتاج وتخزين واستخدام تلك الأسلحة. لذلك ندين أيضا استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان في العالم، بغض النظر عن الظروف او الحوافز. فاستخدامها جريمة من جرائم الحرب وجريمة ضد الانسانية.

إن فنزويلا بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حظر واستحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية تفي وفاء كاملا بالتزاماتها بموجب معاهدة نزع السلاح المتعددة الأطراف وتعلق عليها أكبر اهمية بسبب اهدافها البعيدة الأثر وهي: القضاء التام على تلك الأنظمة المغرمة بالقتال، والتعاون الدولي من جانب الصناعة الكيميائية للأغراض السلمية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تؤيد حكومة فنزويلا النداءات التي وجهها عدد من الدول الأعضاء في اتحاد أمم امريكا الجنوبية فيما يتعلق بأهمية الامتثال للاتفاق المبرم في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١ الذي ينشئ إطارا للانتهاء من تدمير الترسانات الكيميائية المتبقية، تماشيا مع تكامل الاتفاقية ومصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. علاوة على ذلك، يرحب بلدنا بقرار الجمهورية العربية السورية بالتقيد باتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي يعتبر مساهمة ايجابية في جهود إضفاء طابع العالمية على ذلك الصك القانوني الهام.

اما فيما يتعلق بالقضاء التام على الاسلحة البكتريولوجية، فتؤكد فنزويلا من جديد امتثالها الكامل لاتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة التي تحظر حظرا تاما استخدام العناصر البكتريولوجية او السمية كأسلحة. وللمساهمة في التنفيذ الكامل للاتفاقية علينا التفاوض بسرعة على بروتوكول يضمن آلية تحقق متعددة الاطراف لتعزيز تلك الاتفاقية. وبصورة مماثلة، نشدد على أهمية التعاون الدولي في التبادلات الفنية والعلمية من أجل الأغراض السلمية في ذلك المجال.

في الختام، نكرر إدانتنا للإرهاب الدولي بجميع مظاهره. وفنزويلا مقتنعة بأن القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل أفضل طريقة لضمان عدم حصول المجموعات الإرهابية على هذه النُظم الحربية. لذلك تتحمل البلدان الحائزة لهذه الأسلحة المسؤولية الرئيسية عن الامتثال الكامل لالتزاماتها التي قطعتها بوصفها دولا أطرافا في نظام القانون الدولي الذي يحظر هذه الأسلحة.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يود الإدلاء ببيان ممارسة لحقه في الرد.

السيد ابراهيم (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): إن المزاعم التي صدرت عن ممثل فرنسا باطلة ولا أساس لها من الصحة.

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥. وقد استخدمت فيها جميع انواع الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وقتلت أكثر من ٦٠ مليون من البشر.

ومن حسن الحظ أن سوريا لم تكن قط طرفا في تلك الحرب المروعة بأية صورة. وقد أُنشئت الأمم المتحدة بعد انتهاء تلك الحرب، ولم يجر تقديم أحد إلى العدالة بعد.

ونحن نعلم جميعا أن الحكم الاستعماري الفرنسي في العديد من البلدان، بما فيها سوريا، استمر لفترة طويلة بعد تاريخ إنشاء الأمم المتحدة وأن فرنسا ارتكبت، مع محافظتها على حكمها الاستعماري، مجازر أسفرت عن سقوط مئات الآلاف من القتلى، بما في ذلك عن طريق إجراء تجارب على البشر. ولم يُقدم أحد إلى العدالة حتى الآن. وفي هذا السياق، أود أن أُذكر ممثل فرنسا بأن الحكم الاستعماري لبلده في سوريا قد انتهى قبل أكثر من نصف قرن. وأدعو حكومة بلده إلى المشاركة في الجهود الدبلوماسية الدولية بدلا من دعم الإرهاب في بلدي، وإلى التخلي عن مواقفها العدائية والتصعيدية ضد بلدي.

ذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن سوريا لم تكن تعترف، قبل شهر واحد فقط، حتى بحيازتها لأسلحة كيميائية وأنها انضمت الآن إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشأن القضاء على تلك الأسلحة. ولكن ممثلة الولايات المتحدة أغفلت في الوقت نفسه الإشارة إلى أن إسرائيل دأبت منذ عدة عقود على نفي حيازتها للأسلحة النووية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل، وذلك بعلم من حكومة بلدها. ولذلك، فقد كان حري بها أن تطالب إسرائيل بالانضمام إلى جميع الاتفاقيات والاتفاقات المُنظِمة لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومنذ إنشاء هذه المنظمة، استخدم عدد قليل من الدول الأعضاء بصورة متكررة طائفة واسعة من الأسلحة – بما في ذلك أسلحة محرمة دوليا من قبيل الذخائر العنقودية واليورانيوم المستنفد وغيرها – ضد العديد من الدول الأخرى الأعضاء في حروب، زُعم أنه جرى شنها من أجل إنقاذ الأرواح البشرية. وحتى في ظل وجود الأمم المتحدة، لم يجر بعد تقديم أحد إلى العدالة. ويبدو أن العدالة الدولية مُصممة خصيصا لتناسب جميع الدول الأعضاء باستثناء تلك القلة من الدول التي تتحدى دائما الإفلات من العقاب والمساءلة.

وأخيرا، فإن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤكد إيمانها الراسخ بمبادئ هذه المنظمة الموقرة. وهي لا تزال تعتقد أن المخرج الوحيد من أي أزمة يكون عبر التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي، يصون سيادة جميع الدول الأعضاء واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وتشكر جميع الدول الأعضاء التي تشاطرنا ذلك الاعتقاد وتسعى جاهدة إلى التوصل إلى نهاية سلمية للأزمة في سوريا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.